

اثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من

٢٠١٦-٢٠١٨

د. عفت أبوبكر محمد الصاوي^١

الملخص:

تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت أنشطة إدارة الأرباح الانتهازية للمديرين تتأثر بدرجة قابلية القوائم المالية للمقارنة لشركاتهم مع الشركات الأخرى، وباستخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية، وجدت الدراسة أنه في ظل زيادة درجة القابلية للمقارنة المحاسبية تزداد ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية للمديرين (REM) بينما تتناقص ممارسات ادارة الأرباح على أساس المستحقات (AEM). بمعنى ان المديرين يقوموا باستبدال ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية مقابل ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات. بالإضافة لذلك وجدت الدراسة أن هذا السلوك الانتهازي للهروب من AEM إلى REM في ظل زيادة درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة يتم تخفيفه عندما تتحسن بيئة معلومات الشركات. وقد دعمت الاختبارات الاحصائية الاضافية وتحليل الحساسية هذه النتائج .

الكلمات الافتتاحية:

إدارة الأرباح على أساس المستحقات AEM ؛ إدارة الأرباح الحقيقية REM ؛ قابلية القوائم المالية للمقارنة، خصائص بيئة المعلومات.

^١ استاذ مساعد بكلية التجارة - جامعة الاسكندرية

The effect of financial statement comparability on the earnings management activities - Empirical evidence from Egyptian companies listed in the stock exchange from 2016- 2018

Effat Abu Bakr Mohamed Elsayy

Assistant Professor

Accounting Department – Faculty of commerce –

Alexandria University

E-mail: effat5000@yahoo.com

ABSTRACT

This study investigates whether and how managers' opportunistic earnings management activities are affected by the degree of their firms' accounting comparability with other firms. Using a large sample of Egyptian firms, I find that manager' real earnings management (REM) increases whereas their accrual-based earnings management (AEM) decreases with the degree of their firms' accounting comparability with other firms. I also find that this opportunistic behavior to escape from AEM to REM facing higher accounting comparability is mitigated when firms' information environment is better. These findings are robust to a sensitivity test.

Keywords:

Accrual-Based Earnings Management; Real Earnings Management; Accounting comparability; information environment.

١ - المقدمة:

تعد القابلية للمقارنة Comparability أحدي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تهدف إلى تحسين منفعة القوائم المالية، وذلك من خلال السماح للمستخدمين بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين عناصر القوائم المالية، وإمكانية المقارنة مع المعلومات المناظرة للشركات الأخرى، أو لنفس الشركة خلال فترات زمنية مختلفة، بما يساهم في فهم وتقييم الاداء الاقتصادي للشركات بشكل أفضل بالنسبة للشركات المماثلة. ووفقاً لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٨) يؤكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على منفعة وأهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة، إذ تتضمن قرارات الاستثمار والإقراض تقييم الفرص البديلة، ولا يمكن أن يتم هذا بصورة رشيدة بدون وجود المعلومات القابلة للمقارنة (FASB, 2010).

وتعتبر القابلية للمقارنة من الموضوعات الأكثر إثارة للجدل، على الرغم من البساطة الظاهرة لمفهوم القابلية للمقارنة، إذ تتضمن القابلية للمقارنة أن الأشياء المتشابهة يجب أن تبدو متشابهة، وعلى العكس الأشياء غير المتشابهة يجب أن تبدو مختلفة. ويظهر التساؤل في المجال المحاسبة ماهية الأشياء، وهل المقصود بها المعاملات التجارية للمنشأة أم المقصود أنواع الحسابات أم الجوهر الاقتصادي لمعاملات المنشأة، هذا بالإضافة إلى كيفية تحديد أنها أشياء متشابهة أم مختلفة، لذلك ينتهي المطاف بالقابلية للمقارنة كواحدة من أكبر العقبات في مجال البحث المحاسبي (Zeff, 2007).

وقد اهتمت الدراسات المحاسبية بموضوع قابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث ركزت بعض الدراسات (e.g., Taplin, 2010; Barth et al., 2012; Barth, 2013; Caban – Garcia and He, 2013) على دراسة القابلية للمقارنة على المستوى الدولي، والتي تتحقق من خلال زيادة التوافق، أو التجانس في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، من خلال تأثير معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على قابلية القوائم المالية للمقارنة. بينما اهتمت بعض الدراسات الأخرى بدراسة القابلية للمقارنة على مستوى الدولة الواحدة (e.g., Chan and Li, 1992; Souza and Lemes, 2016; Imhof et al., 2017) سواء تناولت منافع القابلية للمقارنة أو محدداتها أو معوقاتهما.

ومن الموضوعات المثيرة للجدل في هذا الصدد ما تتخذه الإدارة من قرارات تتحكم بواسطتها في المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير ايجاباً أو سلباً على أرباح المنشأة، مما قد يعتبره البعض نوعاً من التحايل أو التلاعب في المعلومات المحاسبية.

وقد يؤدي سلوك الإدارة إما إلى تخفيض الأرباح أو زيادتها أو تمهيدها. ومع أن هناك تباين في الدوافع التي تحرك سلوك الإدارة نحو ممارسات ادارة الأرباح، إلا أن أسلوب التأثير على الربح يأخذ احدى اتجاهين إما تخفيضه إذا كان مرتفعاً، أو زيادته إذا كان منخفضاً، أو اختيار أحد الأسلوبين لتمهيدته لتخفيض التقلبات الحادة في مستواه .

ويمكن التمييز بين أسلوبين لممارسات ادارة الأرباح، هما ادارة الأرباح من خلال المستحقات (accrual-based earnings management (AEM) ، وادارة الأرباح الحقيقية (real earnings management (REM) (Khناه and Khong, 2018) .

ويتم النوع الأول من خلال حرية الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية أو تغييرها. ومن أهم الأساليب المتبعة في هذا الصدد طرق استهلاك واستنفاد الأصول طويلة الأجل أو طرق تقييم المخزون أو تقدير المخصصات، مما قد يؤثر ايجاباً أو سلباً على المعلومات المحاسبية، من خلال القرارات التي تستهدف التأثير الدفترى على هذه المعلومات ، ولا تؤثر على المعاملات الاقتصادية والتدفقات النقدية للمنشأة (Healy and Wahlen, 1999).

بينما يتضمن الأسلوب الثاني ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية، وذلك من خلال اتخاذ الإدارة بعض القرارات التشغيلية التي تستهدف التأثير الحقيقي على المعلومات المحاسبية، مما يؤثر بدوره على صافي التدفقات النقدية للمنشأة. ويتم ذلك عن طريق التأثير على توقيت حدوث بعض الأنشطة، سواء أكانت متعلقة بالعمليات التشغيلية أو بالاستثمار، ويعنى ذلك إمكانية تأجيل عمليات مالية لسنة تالية، أو تقديم عمليات كان ينبغي حدوثها في سنة تالية، مثال ذلك تأجيل أو تقديم عمليات بيع أو شراء أو استثمار، أو تأجيل أو تقديم مصروفات معينة مثل مصروفات الإصلاح والصيانة والبحث والتطوير والإعلان وغيرها من المصروفات الاختيارية (غير الإجبارية) التي قد لا تؤثر جوهرياً على النشاط الجاري للمنشأة، مما يكون له تأثير حقيقي على المعلومات المحاسبية (Roychowdhury, 2008). وبمقارنة الأسلوبين السابقين لممارسات ادارة الأرباح يكون من الصعب اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية نظراً لطبيعتها التي يمكن اخفاؤها في الأنشطة التشغيلية

العادية، كما أنها أكثر خطورة على الشركات لأنها تؤثر بشكل مباشر على القرارات التشغيلية والتدفقات النقدية، مما قد يؤثر سلباً على الاداء التشغيلي المستقبلي للمنشأة وقيمتها (Kang, 2017).

وفى ظل وجود قوائم مالية للمنشأة أكثر قابلية للمقارنة مع غيرها من الشركات المماثلة التي تعمل فى نفس الصناعة، فمن المتوقع أن تقل ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية (REM). إذ يترتب على زيادة القابلية للمقارنة زيادة كمية وجودة المعلومات المتاحة لمستخدمي القوائم المالية، خاصة المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصالح فى المنشأة، ومن ثم يقل عدم تماثل المعلومات، وتتحسن بيئة معلومات المنشأة، مما يجعل مستخدمي القوائم المالية فى وضع أفضل لفهم والتنبؤ بالأحداث الاقتصادية للمنشأة، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأكثر قابلية للمقارنة توفر مقاييس نموذجية لبعضها البعض benchmark، ومن ثم تقل مقدرة المديرين على اخفاء ادائهم الحقيقي من خلال ممارسات ادارة الأرباح الانتهازية عن طريق المستحقات، ومن ثم فإن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تقيد ممارسات ادارة الأرباح عن طريق المستحقات (Sohn, 2016). هذا بالإضافة إلى أنه مع زيادة قابلية القوائم المالية للمنشأة للمقارنة مع الشركات المماثلة فى الصناعة، تقل التكلفة الحدية لجمع وتشغيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح، مما يمكن تلك الأطراف الخارجية من تقييم الأداء الحقيقي للمنشأة بصورة أكثر دقة، إذ تمثل المعلومات المحاسبية للشركات القابلة للمقارنة مدخلات إضافية ذات قيمة لتحليل وفهم أساسيات النشاط للمنشأة محل الاهتمام، والنتيجة هي انخفاض دوافع الادارة للقيام بممارسات ادارة الأرباح عن طريق المستحقات (Zhang, 2018).

وعلى العكس مما سبق، فمن المتوقع مع زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة أن تزداد ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية (REM)، حيث يزداد دافع المديرين للتحويل من ممارسات ادارة الأرباح عن طريق المستحقات إلى ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية، حيث يدخل فى نطاق سلطة الادارة اتخاذ القرارات التشغيلية وفقاً لما تتمتع به من مرونة لإنجاز الأعمال أو استجابة للمتغيرات والظروف المحيطة، وبالتالي يكون من الصعب اكتشاف ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية (Wagenhofer, 2005).

ومن ثم نتوقع أن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تعد آلية للرقابة والحوكمة لتخفيف دوافع المديرين تجاه ممارسات ادارة الأرباح الانتهازية عن طريق المستحقات (AEM) في مقابل التحول إلى ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية (REM). وبناء على ما سبق، يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات ادارة الأرباح، سواء ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات (AEM) أو ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية (REM)، وذلك بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة المالية من عام ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨ وذلك للوصول إلى فهم أفضل لأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات ادارة الأرباح بالتطبيق على أحد أسواق رأس المال الناشئة، وهو سوق رأس المال المصري.

٢ - مشكلة البحث

تعد قابلية القوائم المالية للمقارنة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمستثمرين والمنظمين وواضعي المعايير المحاسبية، فمن وجهة نظر المستثمرين تتضمن قرارات الاستثمار الرشيدة تقييم الفرص المستقبلية للشركة مقارنة بفرص الشركات المماثلة، وهذا يدعم دور قابلية القوائم المالية للمقارنة من أجل تقييم أفضل لأداء الشركات (Edmond et al., 2018). هذا بالإضافة إلى أن القابلية للمقارنة تعد السبب الرئيسي وراء تطوير معايير المحاسبة، إذ تقيد المعايير المحاسبية من الخيارات المحاسبية المتاحة للمديرين، وتقلل من التباين في القواعد والاجراءات المحاسبية بما يدعم القابلية للمقارنة بين الشركات المماثلة اقتصادياً وذات نماذج الأعمال المتشابهة (Choi et al., 2018).

وتعتمد منفعة المعلومات المحاسبية إلى حد كبير على قدرة المستخدمين على ربطها ببعض المؤشرات النموذجية (القياسية) benchmark، وتعد قابلية القوائم المالية للمقارنة آلية مباشرة لتسهيل الوصول للمعلومات بما يترتب عليه تحسين بيئة المعلومات. وترتكز الدراسات السابقة على منافع القابلية للمقارنة للمشاركين في سوق رأس المال، مثل المحللين الماليين والدائنين والمستثمرين، ومع ذلك لم يتم استكشاف الآثار المترتبة على قابلية القوائم المالية للمقارنة بالنسبة للمديرين، وهم طرف هام في عملية انتاج وتوفير المعلومات ونشرها، وقرارات إعداد القوائم المالية. لذلك تحاول هذه الدراسة ملء هذه الفجوة

من خلال اكتشاف مدى تأثير قابلية القوائم المالية على ممارسات ادارة الأرباح سواء ادارة الأرباح من خلال المستحقات أو ادارة الأرباح الحقيقية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث فى مجموعة من التساؤلات كما يلي:

- ما هو المقصود بقابلية القوائم المالية للمقارنة؟
- ما هي أهمية ومتضمنات قابلية القوائم المالية للمقارنة؟
- ما هي مقاييس قابلية القوائم المالية للمقارنة ؟
- ما هي ممارسات ادارة الأرباح وأنواعها؟
- هل توجد علاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات ادارة الأرباح بنوعيتها، وإلى أي مدى يدعم الدليل التجريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية هذه العلاقة؟

٣- هدف البحث

يستهدف البحث دراسة واختبار تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات ادارة الأرباح بنوعيتها، وذلك بالتطبيق فى أحد أسواق رأس المال الناشئة وهو سوق رأس المال المصري، فى الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨ بعد تبني مصر لمعايير التقرير المالي الدولية فى ٢٠١٥.

٤- أهمية ودوافع البحث

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية قضية قابلية القوائم المالية للمقارنة، والتي تعتبر من القضايا التي مازالت تلقى اهتمام الباحثين فى مجال المحاسبة ولاسيما فى الأسواق الناشئة مثل مصر.

وتعد هذه الدراسة اضافة للأدب المحاسبي، إذ أن هناك ندرة فى الدراسات السابقة التي تناولت أثر القابلية للمقارنة على ممارسات ادارة الأرباح، لذلك تحاول هذه الدراسة ملء هذه الفجوة من خلال استكشاف طبيعة هذه العلاقة، فقد تناولت الدراسات السابقة اختبار أثر القابلية للمقارنة على العديد المخرجات مثل الإفصاح الاختياري، خصائص تنبؤات المحللين، اختيار محفظة الاستثمار، ومن ناحية أخرى، هناك العديد من الدراسات السابقة تناولت محددات ممارسات ادارة الأرباح، ألا أن هناك القليل من الدراسات السابقة تناولت العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات ادارة الأرباح، وبالتالي فإن هذه الدراسة تلقى

الضوء على احد مجالات البحث غير المكتشف، وتقدم موضوع جديد محل اهتمام فى مجال البحث المحاسبى، وتضيف جانب جديد لدراسة ممارسات إدارة الأرباح وهو قابلية القوائم المالية للمقارنة، وتوسع مجال البحث فى مجال القابلية للمقارنة. ومن أهم دوافع البحث أن معظم الأدلة التجريبية التي تناولت العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح تمت فى الدول المتقدمة، لذلك يوفر سوق رأس المال المصري بيئة جديرة بالاهتمام لاكتشاف ودراسة طبيعة هذه العلاقة، أضف الي ذلك أن البحث يساهم في تضيق فجوة البحث المحاسبى في هذا المجال بعد تبني مصر لمعايير التقرير المالي الدولية في ٢٠١٥.

٥ - منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي فى الشق النظري للبحث، وذلك لتحليل واستقراء الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي تتمثل فى المتغير المستقل وهو قابلية القوائم المالية للمقارنة، والمتغير التابع والمتمثل فى ممارسات ادارة الأرباح، ومدى تأثير القابلية للمقارنة على ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية وبالمستحقات، ومن ثم يتم اشتقاق فروض البحث القابلة للاختبار فى البيئة المصرية. كما يعتمد البحث على منهج تحليل المحتوى (Content Analysis)، إذ يتم تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات غير المالية المسجلة فى البورصة المصرية خلال الفترة المالية من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨.

٦ - حدود وخطة البحث

يقتصر البحث على دراسة أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات ادارة الأرباح، سواء كانت ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات أو ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية، ويخرج عن نطاق البحث دراسة العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على ممارسات ادارة الأرباح (مثل الخصائص التشغيلية للشركات وجودة المراجعة المدركة). كما سوف تقتصر الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية بعد استبعاد الشركات المالية نظراً لخضوعها لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة. أضف الي ذلك أن فترة الدراسة من ٢٠١٦-٢٠١٨ بعد تبني معايير التقرير

المالي الدولية في مصر في ٢٠١٥ ، وبالتالي فقابلية النتائج للتعميم ستكون مشروطة بحدود البحث ومجتمع وعينة الدراسة.

وفي ضوء مشكلة البحث وهدفه، فسوف يستكمل البحث على النحو التالي:

- مفهوم قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- قابلية القوائم المالية للمقارنة من منظور أصحاب المصالح.
- مداخل قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- محددات قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- ممارسات ادارة الأرباح: المفهوم والمحددات.
- تحليل العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات ادارة الأرباح.
- الدراسة التطبيقية.
- النتائج والتوصيات.

٧- مفهوم قابلية القوائم المالية للمقارنة

تعتمد منفعة المعلومات المالية إلى حد كبير على قدرة المستخدمين على ربطها ببعض المؤشرات النموذجية (benchmark)، وعندما تكون القوائم المالية للشركة أكثر قابلية للمقارنة مع أقرانها في الصناعة يساعد ذلك مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين في تقييم الاداء النسبي للشركات بصورة أفضل وأدق، إذ يعمل هؤلاء الأقران كمؤشر نموذجي Choi et al. (2018). فمن المسلم به أن المعلومات المالية القابلة للمقارنة تهيء الفرصة لاتخاذ قرارات سليمة، ومن ثم تساعد على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، ويؤكد كل من المستثمرين والمنظمين والاكاديميين والباحثين على أهمية القابلية للمقارنة، كما تعد القابلية للمقارنة في مقدمة جدول أعمال واضعي المعايير الدولية، وبناء على ذلك تم ادراجها ضمن الخصائص المرغوبة للمعلومات المحاسبية في الاطار المفاهيمي لكل من Souza (2016) and Lemes, FASB, IASB.

وعلى الرغم من البساطة الظاهرة لمفهوم القابلية للمقارنة، إلا أنه مصطلح صعب التعريف وغامض نسبياً، علاوة على عدم وجود اتفاق حول مفهوم دقيق للقابلية للمقارنة Taplin (2010). وفقاً لقائمة مفاهيم المحاسبية المالية رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير

المحاسبة المالية الأمريكي FASB تعتبر القابلية للمقارنة احدى الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات (2008) FASB.

بينما تعتبر القابلية للمقارنة احدى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات ضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، والذي تم تطويره من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام ١٩٨٩ (IASB, 2009). ولتحقيق التقارب بين المعايير الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية، فقد تم القيام بمشروع مشترك من قبل (FASB), (IASB) بهدف تطوير اطار مفاهيمي موحد للمحاسبة المالية، وقد تم الانتهاء منه فى سبتمبر ٢٠١٠، وتمثل القابلية للمقارنة فى هذا الاطار احدى الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات، وقد تم تعريفها على أنها "الخاصية النوعية للمعلومات التي تمكن المستخدمين من تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر، وعلى خلاف الخصائص النوعية الأخرى للمعلومات لا تتعلق القابلية للمقارنة ببند واحد، حيث تتطلب مقارنة عنصرين على الأقل (IASB, 2010); (FASB 2010).

وقد اعتمد العديد من الباحثين على التعريف الوارد بالاطار المفاهيمي للمحاسبة المالية. إذ يشير (Catuogno and Allini (2011) بأن قابلية القوائم المالية للمقارنة هي احدى خصائص الإفصاح المحاسبي، والتي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالتعرف على الاختلافات بين الشركات، وبالمثل يعرف (Souza and Lemes (2016) القابلية للمقارنة بأنها احدى الخصائص النوعية للمعلومات التي تهدف إلى تحسين فهم ومنفعة المعلومات المحاسبية، والتي تسمح للمستخدمين بتحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر. ونتيجة لذلك ستكون المعلومات المحاسبية أكثر منفعة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات المماثلة للوحدات الاقتصادية الأخرى أو لنفس المنشأة لفترات مختلفة.

ووفقاً لدراسة (Yip and young(2012) يوجد بعدان للقابلية للمقارنة يجب تحققهما فى وقت واحد وهما؛ أن الاشياء المتشابهة يجب أن تبدو متشابهة، والاشياء المختلفة يجب أن تبدو مختلفة. وهنا يتساءل (Zeff (2007 عن ماهية الاشياء فى المحاسبة وكيفية التمييز بأنها متشابهة أو مختلفة، وما إذا كان المقصود بالاشياء فى المحاسبة المعاملات التجارية للمنشأة أم نوع الحسابات أم الجوهر الاقتصادي للمعاملات.

ومن ناحية أخرى، قدم بعض الباحثين تعريفات للقابلية للمقارنة تعتمد على قياسها، إذ يشير (1988) Van der Tas إلى أن القابلية للمقارنة تتضمن زيادة درجة الإجماع المتعلقة باختيار البدائل المحاسبية لعنصر معين من عناصر القوائم المالية، وبالمثل يؤكد (1999) McLeay et al. على أنه يتم الوصول إلى التوفيق الكامل عندما تتبنى جميع الشركات في الصناعة والتي تواجه نفس الظروف نفس المعالجة المحاسبية للمعاملات الاقتصادية المتشابهة.

وقد قام (2011) De Franco et al. بتعريف القابلية للمقارنة على أساس فكرة أن النظام المحاسبي هو بمثابة عملية مسح mapping تبدأ من الأحداث الاقتصادية وصولاً إلى القوائم المالية، وبالنسبة لمجموعة معينة من الأحداث الاقتصادية، إذا كان لدى شركتين أنظمة محاسبية قابلة للمقارنة عندئذ تنتج تلك الأنظمة قوائم مالية قابلة للمقارنة ويطلق عليها القابلية للمقارنة المحاسبية. وبصورة مشابهة يشير (2013) Kim et al. إلى أنه يمكن النظر إلى عملية إعداد القوائم المالية باعتبارها آلية تبدأ من الأحداث الاقتصادية وصولاً إلى الأرقام المحاسبية، ووفقاً لذلك يكون لدى شركتين قوائم مالية قابلة للمقارنة إذا كانت آلية إعداد القوائم المالية الخاصة بهما متشابهة، مما يعنى أن تفصح الشركات عن الأرقام المحاسبية بصورة متشابهة للأحداث الاقتصادية المماثلة، بينما تفصح عن أرقام محاسبية مختلفة للأحداث الاقتصادية المختلفة. ويشير (2016) Chen بأن القابلية للمقارنة هي عبارة عن المدى الذى من خلاله يتم المحاسبة عن المعاملات الاقتصادية المماثلة بشكل مشابه، ويتم المحاسبة عن المعاملات الاقتصادية غير المتشابهة على نحو غير متشابه، وبالتالي بالنسبة لمجموعة معينة من الأحداث الاقتصادية يمكن تحديد القابلية للمقارنة على أنها المدى الذى تمتلك فيه الشركات أنظمة محاسبية مماثلة، وبالتالي إنتاج قوائم مالية مماثلة. ويؤكد (2016) Chen على أن القابلية للمقارنة هي السبب الرئيسى لتطوير معايير المحاسبة الدولية، حيث تقيد المعايير المحاسبية من الخيارات المحاسبية المتاحة للمديرين، وتقلل من التباين فى قواعد العمل فى نفس الصناعة لتشجيع القابلية للمقارنة بين الشركات المماثلة اقتصادياً على سبيل المثال الشركات التي لديها نماذج أعمال متشابهة.

ويعرف (2017) Stallings القابلية للمقارنة بأنها مدى تشابه النظام المحاسبي للشركات نظراً لاتساقها فى القواعد المحاسبية المطبقة. ويؤكد (2018) Choi et al. بأنه إذا كان

هناك شركتين لديهما أنظمة محاسبية مماثلة عندئذ يكون الناتج هو قوائم مالية قابله للمقارنة لنفس الأحداث الاقتصادية. ويشير (Zhang (2018 بأن القابلية للمقارنة المحاسبية بين الشركات النظرية في نفس الصناعة تعكس مدى التشابه والتداخل في بيئة عمل الشركات، ومدى تشابه سلوكيات إعداد التقارير المالية، وأن المعلومات المالية القابلة للمقارنة هي المعلومات التي تمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية، وكلما كانت المعلومات المالية أكثر قابلية للمقارنة مع الشركات النظرية فإن التكلفة الحدية لاكتساب المعلومات ومعالجتها للشركات النظرية تنخفض بالنسبة للمستثمرين والمقرضين والمراجعين والمحللين الماليين، ومن ثم تؤدي إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات ويقل الاعتماد على معلومات الإدارة.

وبصورة مشابهة، يعرف (Edmonds et al. (2018 القابلية للمقارنة بأنها خاصية المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية من أجل تعزيز منفعة القوائم المالية، وترجع أهمية القابلية للمقارنة إلى أن منفعة المعلومات الكمية تعتمد إلى حد كبير على قدرة المستخدمين على ربطها ببعضها البعض من خلال مؤشر نموذجي Benchmark .

ومن ناحية أخرى، تميز دراسة (Zhang and Andrew (2010 بين القابلية للمقارنة الحقيقية "genuine comparability" والقابلية للمقارنة الظاهرية (السطحية) Superficial comparability استناداً إلى الاختيارات المحاسبية البديلة الموجودة في معايير المحاسبية الدولية، فإذا كانت تلك الاختبارات المحاسبية تركز على الجوهر الاقتصادي للأحداث الاقتصادية ، عندئذ تتحقق القابلية للمقارنة الحقيقية، أما إذا كان تركيز وضع المعايير المحاسبية هو توفير أساليب قابلة للمقارنة دون النظر إلى السياق الاقتصادي الأوسع الذي يتم من خلاله تطبيق هذه الأساليب ، ففي هذه الحالة تتحقق القابلية للمقارنة الظاهرية، بل أن التمثيل المحاسبي للأحداث الاقتصادية في مثل هذه الحالة يمكن ان يضلل المستخدمين، حيث أن هذه الأساليب المحاسبية قد تشوه التمثيل العادل للجوهر الاقتصادي الأساسي لأنشطة الأعمال، والتي من شأنها أن تعوق مستوى القابلية للمقارنة الحقيقية عند إعداد التقارير المالية.

وعلى الجانب الآخر، يختلف مفهوم القابلية للمقارنة Comparability عن مفهوم الاتساق Consistency، ومفهوم التوحيد Uniformity، ومفهوم التجانس Harmonization، إذ يشير الاتساق إلى استخدام نفس الطرق والأساليب المحاسبية لنفس عناصر القوائم المالية سواء من فترة لأخرى للوحدة الاقتصادية أو لنفس الفترة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي فإن القابلية للمقارنة تمثل الهدف (النتيجة) أما الاتساق يمثل الوسيلة التي تساعد على تحقيق هذا الهدف (Gross and Perotti, 2017). بينما التجانس Harmonization فهو وسيلة لتوفير خاصية القابلية للمقارنة للقوائم المالية، وقد تبنت لجنة معايير المحاسبة الدولية مفهوم التجانس من خلال وضع المعايير الدولية التي تهدف إلى زيادة الاتساق بين الممارسات المحاسبية عن طريق وضع قيود على درجه تباينها، وإذا اقتصر الأمر على استخدام أسلوب محاسبي واحد بصرف النظر عن اختلاف الظروف المحيطة فهذا يعنى التوحيد المطلق Finite Uniformity، أما التوحيد المقيد rigid Uniformity فهو يأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة، إذ تختلف الأساليب المحاسبية باختلاف هذه الظروف.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم القابلية للمقارنة، إلا أنه بصفة عامة تعتبر القابلية للمقارنة إحدى الخصائص النوعية للمعلومات بجانب الخصائص النوعية الأخرى مثل القابلية للتحقق والوقتية والقابلية للفهم، وتعزز هذه الخاصية من جودة المعلومات، حيث حتى تكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تكون ملائمة وتعتبر بأمانة، ويتم تعزيز منفعة المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة، ويمكن التمييز بين المنظور الطولي للقابلية للمقارنة Longitudinal والمنظور العرضي للقابلية للمقارنة Cross-Sectional، إذ يتضمن المنظور الطولي قابلية المقارنة للقوائم المالية داخل المنشأة الواحدة عبر الفترات الزمنية المختلفة، بما يساعد في تقييم ما إذا كانت بنود (عناصر) القوائم المالية قد تغيرت مع مرور الوقت وإلى أي مدى هذا التغير والاتساق في الاختيارات المحاسبية للشركة مع مرور الوقت. أما المنظور العرضي يهتم بقابلية القوائم المالية للشركة بالمقارنة مع الشركات الأخرى في نقطة زمنية معينة، وهذا يعد هام بالنسبة لوسطاء السوق مثل المحللين الماليين.

٨- قابلية القوائم المالية للمقارنة من منظور أصحاب المصالح

تتضمن قرارات الاستثمار الرشيدة تقييم الفرص المستقبلية للشركة مقارنة بفرص الشركات المماثلة، وهذا يدعم دور قابلية القوائم المالية للمقارنة من أجل تقييم أفضل لأداء الشركات (Choi et al. 2018)، بالإضافة إلى أن زيادة القابلية للمقارنة تؤدي إلى تخفيض تكاليف اقتناء وتشغيل المعلومات، ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض مخاطر التقدير والتنبؤ من قبل المستثمرين والمحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية. ويمكن توضيح متضمنات قابلية القوائم المالية للمقارنة من منظور أصحاب المصالح بشيء من التفصيل على النحو التالي:

٨-١ أهمية القابلية للمقارنة للمستثمرين

تساعد قابلية القوائم المالية للمقارنة على تسهيل قرارات التخصيص الكفاء لرأس المال، وتدعم ثقة المستثمرين، إذ تتضمن قرارات الاستثمار تقييم الفرص الاستثمارية البديلة، ولا يمكن عمل ذلك بصورة رشيدة إذا كانت المعلومات المقارنة غير متاحة، والنسب المالية بمفردها تقدم القليل من المعلومات، إذ من الضروري مقارنتها أما لنفس الشركة أو مع القوائم المالية للشركات الأخرى (Stickney and Weil, 2006).

ويترتب على زيادة قابلية المعلومات المالية للشركة للمقارنة مع الشركات النظيرة انخفاض التكلفة الحدية لاكتساب المعلومات ومعالجتها بالنسبة للمستثمرين، ومن ثم انخفاض عدم تماثل المعلومات، وزيادة فهم المعلومات المالية، وبالتالي تخفف القابلية للمقارنة من الاعتماد على المعلومات الخاصة، إذ تعمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من الشركات النظيرة بمثابة بديل للمعلومات التي يمكن الحصول عليها من الأطراف الداخلية، ومن ثم يترتب على زيادة القابلية للمقارنة توفر معلومات عامة، وتدعيم بيئة معلومات الشركة (Zhang, 2018). وبالتالي زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تسمح للمستثمرين من تقييم الاداء الاقتصادي التاريخي والمالي للشركة بشكل أفضل، ومن ثم تقييم أفضل وأدق للأداء النسبي الشركات من خلال ربط المعلومات المحاسبية ببعض المؤشرات النموذجية benchmark، مما يترتب عليه زيادة دقة تقدير كل من التدفقات النقدية المستقبلية للشركة والتغاير بين التدفقات النقدية الخاصة بالشركة والتدفقات النقدية الخاصة بالشركات الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض مخاطر المعلومات، ومن ثم انخفاض تكلفة الأموال من خلال انخفاض معدل العائد المطلوب (Imhof et al., 2016).

ومن ناحية أخرى، يترتب على زيادة القابلية للمقارنة زيادة كفاءة قرارات الاستحواذ (Chen et al. 2016)، إذ تسمح القابلية للمقارنة للشركات المقتنية بتقييم واختيار أفضل للشركات المستهدفة، مما يؤدي إلى نتائج أفضل لعمليات الاستحواذ، من خلال الدور الذي تلعبه القابلية للمقارنة في زيادة منفعة المعلومات المالية في اتخاذ قرارات الاستحواذ.

٨-٢ أهمية القابلية للمقارنة لمنتجي المعلومات المحاسبية

يترتب على زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تحقق العديد من الآثار الايجابية على مستوى الوحدة الاقتصادية ذاتها، وتتمثل هذه الآثار في زيادة سيولة أسهم الشركة، وزيادة قيمة الشركة، وزيادة المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم، وتخفيض تقلبات عوائد الأسهم، وتخفيض تكلفة التمويل، وتدعيم المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات (Choi et al. 2018; Gross and Perotti, 2017).

وفيما يتعلق بزيادة سيولة أسهم الشركة، يترتب على زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تحسين بيئة المعلومات المتاحة للمستثمرين والمتعاملين في أسواق المال، من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات، وزيادة كمية المعلومات المتاحة، مما يترتب عليه زيادة حجم التداول على اسهم الشركات (Barth et al., 2013). فمع توافر المعلومات المالية القابلية للمقارنة يتوافر للمستثمرين والمحللين الماليين والأطراف الأخرى المشاركة في السوق القدرة على التقييم الدقيق ومقارنة الأداء النسبي للشركات، مما يجعلهم أكثر رغبة في الاستثمار وتداول أسهم الشركة ومن ثم زيادة سيولة أسهم الشركة (Neel, 2016).

وبصورة مشابهة، يترتب على زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تخفيض عدم تماثل المعلومات، ومن ثم انخفاض مخاطر الاختيار المعاكس للمستثمرين، من خلال تحسين قدرتهم على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للشركات، وبالتالي انخفاض معدل العائد المطلوب، ومن ثم انخفاض تكلفة راس المال (Imhof et al. 2017)، مما يترتب عليه زيادة قيمة الشركة.

ومن ناحية أخرى، تساعد القابلية للمقارنة على تخفيض مخاطر انهيار أسعار الاسهم (Crash risk)، فمع زيادة القابلية للمقارنة تنخفض دوافع المديرين لإخفاء الأخبار غير الجيدة، إذ يستطيع المستثمرون الحصول على الأخبار غير الجيدة والتي لا يتم الإفصاح

عنها من خلال التحليل المقارن مع الشركات المناظرة، وبالتالي ينظر إلى الشركات ذات المستوى المرتفع للقابلية للمقارنة بأنها أقل عرضة لخطر انهيار أسعار الاسهم، مما يترتب عليه ارتفاع قيمتها (Kim et al., 2016). هذا بالإضافة إلى أن وجود المعلومات المقارنة بالنسبة لإدارة الشركة ذاتها يسمح لها بمقارنة نفسها مع الشركات المناظرة في نفس الصناعة، مما يترتب عليه تحسين كفاءة أداء الشركة وكفاءة الاستثمارات وابتكارات الشركة من خلال اتخاذ ادارة الشركة القرارات المناسبة مع الأخذ في الاعتبار الوضع التنافسي للشركات المناظرة (Chricop et al., 2016).

بالإضافة لما سبق، تعكس أسعار الأسهم توقعات السوق حول الاداء المستقبلي للشركة، وتكون أسعار الأسهم ذات محتوى معلوماتي أكبر عندما تكون ذات قدرة أفضل على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة، ويتم قياس المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم من خلال معامل استجابة الأرباح المستقبلية.

ويشير (Choi et al., 2018) إلى أن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة وما يترتب عليها من زيادة كمية المعلومات المتاحة للمستثمرين وانخفاض عدم تماثل المعلومات، يؤدي إلى زيادة معامل استجابة الأرباح المستقبلية أي زيادة المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم، من خلال زيادة درجة انعكاس المعلومات في عوائد الأسهم الحالية، وزيادة قوة العلاقة بين الأرباح الحالية وعوائد الاسهم الحالية، ومن ثم تسهم القابلية للمقارنة في انعكاس معلومات الأرباح المستقبلية الخاصة بالشركة في أسعار الاسهم الحالية، ومن ثم تعزز القابلية للمقارنة من المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية (Kim et al. 2018).

ومن ناحية أخرى، تسهم القابلية للمقارنة في تخفيض تقلبات عوائد الأسهم، وذلك من خلال دورها في تحسين بيئة المعلومات وزيادة جودة المعلومات، مما يسمح للمستثمرين من تقييم أفضل لأداء الشركات من خلال التحليل المقارن، ومن ثم انخفاض عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية والاداء المستقبلي للشركات، وبالتالي ينخفض تقلبات عوائد الأسهم على مستوى الشركة (Cambell and Yeung, 2017, Habib et al., 2018).

٣-٨ أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة للمشاركين في سوق الديون

تساعد القابلية للمقارنة في تحسين دقة أحكام المشاركين في سوق الإقراض، وذلك من خلال دورها في تخفيض تكاليف اقتناء وتشغيل المعلومات من قبل المقرضين، ومن ثم زيادة كمية المعلومات المتاحة، وانخفاض عدم التأكد بشأن مخاطر الائتمان لدى المشاركين في سوق الديون (Kim et al., 2013)، ولذلك من المتوقع أن تتمتع الشركات ذات المستوى المرتفع من القابلية للمقارنة بشروط عقود مديونية أفضل على سبيل المثال انخفاض تكلفة الإقراض أو زيادة فترة الاستحقاق أو المرونة في الضمانات المطلوبة (Fang et al., 2016).

٤-٨ أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة للمحللين الماليين

تعزز القابلية للمقارنة من قدرة المحللين الماليين على التنبؤ بأرباح الشركة، من خلال السماح للمحللين من تفسير الاداء التاريخي للشركات واستخدام المعلومات عن الشركات المماثلة باعتبارها مدخلات اضافية لتنبؤات المحللين الماليين، ومن ثم يترتب على زيادة القابلية للمقارنة زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين وانخفاض تشتت التنبؤات من خلال تحسين تقديراتهم وأحكامهم وتخفيض تحيز التنبؤات (De Franco et al., 2011). فمع زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة يسمح ذلك للمحللين الماليين بعمل استنتاجات أكثر وضوحاً حول أوجه التشابه والاختلاف بين الشركات المماثلة والقابلة للمقارنة، ومن ثم يكون المحلل المالي في وضع أفضل لفهم والتنبؤ بالأحداث الاقتصادية، إذ تشكل الشركات الأكثر قابلية للمقارنة مقاييس نموذجية لبعضها البعض benchmark، هذا بالإضافة إلى انخفاض تكلفة الحصول على المعلومات وزيادة كمية وجودة المعلومات المتاحة عن الشركات، مما يترتب عليه زيادة عدد المحللين المتابعين للشركة (Andre et al., 2012).

٥-٨ أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة لمراقب الحسابات

من وجهة نظر خطر المراجعة، فإن قابلية القوائم المالية للمقارنة تكون ذات مغزى هام للمراجعين عند تقييم مخاطر مراجعة العميل Client audit risk، وذلك من خلال دورها في تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات ومعالجتها، ومن ثم توفر المعلومات حول

عملاء المراجعة المتشابهين مما يساعد في تحسين كفاءة عمليات المراجعة ودقتها (Zang, 2018)، هذا بالإضافة إلى دورها في خفض كل من جهد المراجعة وتأخر تقرير المراجعة واحتمال وجود أخطاء في رأى المراجع (Kang et al., 2015). بالإضافة لذلك، تسهم قابلية القوائم المالية للمقارنة في اثناء بيئة معلومات عميل المراجعة، وهو أمر مفيد لتخطيط عمليات المراجعة وتقييم مخاطر نشاط العميل، إذ تعزز من تصورات وادراك المراجعين للمخاطر الفعلية، ومن ثم فإن مستوى القابلية للمقارنة لمنشأة العميل تعتبر خاصية محددة لخطر المراجعة ونتائج المراجعة.

٨-٦ أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة لأسواق المال

تلعب قابلية القوائم المالية للمقارنة دوراً هاماً في أسواق رأس المال، وبصفة خاصة على بيئة المعلومات. ويشير (Kim et al., 2018) إلى أن هذا الدور إما أن يكون دوراً بديلاً أو دوراً مكملاً للمعلومات الخاصة، وذلك استناداً إلى درجة تطور (وعى) المستثمرين ودرجة تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة في أسواق رأس المال. ففي ظل وجود المستثمرين على درجة عالية من التطور (الوعى) مثل وجود المستثمرين في شكل مؤسسات مثل البنوك والشركات الاستثمارية، ومع زيادة درجة تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية في سوق رأس المال، يظهر الدور البديل للقابلية للمقارنة، ويشير الدور البديل لقابلية القوائم المالية للمقارنة إلى أنها تلعب دوراً أقل لتحسين منفعة المعلومات لاتخاذ القرارات، ويمكن تفسير هذا الدور البديل بأنه في ظل وجود مستخدمين للقوائم المالية لديهم الوعى والتطور مثل المستثمرين في شكل مؤسسات يستطيعوا المطالبة بدرجة من الإفصاح المالي عالي الجودة، علاوة على قدرتهم في الحصول على مصادر معلومات بديلة بما في ذلك خدمات الإفصاح الإلكتروني والتي تسمح بنشر المعلومات الخاصة بالشركة بشكل أكثر فعالية، وبالتالي يقل حافز أو دوافع هؤلاء المستثمرين للحصول على المعلومات الخاصة حيث تكون المعلومات العامة المتاحة عالية الجودة، ومن ثم تكون القابلية للمقارنة أقل احتمالية لإضافة قيمة مضافة لفهم المعلومات.

ومن ناحية أخرى، يشير الدور التكميلي لقابلية القوائم المالية للمقارنة إلى دورها في مساعدة مستخدمي القوائم المالية في معالجة المعلومات، وذلك عندما يكون هؤلاء

المستخدمين قادرين على اجراء تحليل مقارن أكثر جدوى ومنفعة باستخدام المقارنات النسبية للأداء الاقتصادي للشركات المناظرة، ويتم ذلك بالنسبة للمستثمرين الأكثر وعياً ومع انخفاض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، إذ يتوافر لدى هؤلاء المستثمرين الأكثر تطوراً الخبرة والموارد والقدرة على اجراء تحليل متطور للقوائم المالية القابلة للمقارنة، وادماج هذا التحليل في عمليات التقييم الخاص بهم، مما يوفر لديهم المزيد من المعلومات، وبالتالي قدرة أعلى لهؤلاء المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة. وأخيراً يتنبأ الدور التكميلي بأن يزيد دور القابلية للمقارنة من المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين الأكثر تطوراً.

٧-٨ أهمية القابلية للمقارنة للدولة ككل

يمكن النظر إلى متضمنات القابلية للمقارنة على التكامل الاقتصادي بين الدول من زاويتين، تتمثل الأولى في أن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة من خلال تبنى معايير المحاسبة الدولية، يترتب عليه جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الاستثمارات عبر الدول، ومن ثم زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول (De Fond et al., 2011).

ويرجع ذلك لما توفره القوائم المالية القابلة للمقارنة من معلومات للمستثمرين الأجانب وانخفاض تكاليف الحصول المعلومات وتشغيلها، ومن ثم زيادة الاستثمارات الأجنبية. وتتمثل الزاوية الثانية في تأثير التكامل الاقتصادي بين الدول على قابلية القوائم المالية للمقارنة، إذ يترتب على زيادة التكامل الاقتصادي زيادة طلب المستثمرون الأجانب على التقارير المالية القابلة للمقارنة، وذلك من خلال تبنى معايير المحاسبة الدولية وما يترتب عليها من زيادة مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة عندما تكون العوامل المؤسسية والثقافية متشابهة بين الدول (Jayaraman and Verdi, 2014).

ويخلص الباحث مما تقدم إلى أن زيادة مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة له العديد من المتضمنات والآثار الايجابية على عدة مستويات، سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية او مستخدمي القوائم المالية وبصفة خاصة المستثمرين والمحللين الماليين، وكذلك على مستوى المراجعة الخارجية وبيئة المعلومات، هذا بالإضافة على دورها على مستوى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول.

٩- مداخل قياس قابلية القوائم المالية المقارنة

تميز الدراسات السابقة (e.g., Van der Tas, 1988; Tay and Parker, 1990; Roberts et al., 2005) بين مدخلين لقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة وهما؛ مقياس تعتمد على المؤشرات (indices) ، ومقياس تعتمد على النماذج الاحصائية، وهذان المدخلان لا يمكن استخدامهما بالتبادل ، إذ أن كل منهما يقيس أبعاد مختلفة للقابلية للمقارنة. ويعد (Van der Tas, 1988) من أوائل الباحثين الذين استخدموا المؤشرات لقياس القابلية للمقارنة، حيث تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إذا تم المحاسبة عن الأحداث الاقتصادية بنفس الطرق المحاسبية في القوائم المالية للشركات المختلفة. ويتحقق التجانس عندما يكون هناك زيادة في التوافق والإجماع بشأن الاختيار بين الطرق المحاسبية البديلة، ويتم الوصول إلى الحد الأقصى للتجانس عندما تختار جميع الشركات نفس الطرق المحاسبية. أما المدخل الثاني لقياس القابلية للمقارنة فقد استخدمه McLeay et al. (1999) ، حيث يتم استخدام النماذج الإحصائية لقياس القابلية للمقارنة، إذ أن توافر المعالجات المحاسبية البديلة واستخدام الشركات للطريقة الملائمة قد ينتج عنه قوائم مالية مماثلة. ويمكن توضيح تلك المداخل بشيء من التفصيل على النحو التالي:

٩-١ مقياس القابلية للمقارنة المستندة على المدخلات Input-based comparability approach

ويطلق عليها البعض مداخل قياس تعتمد على المؤشرات Cotuogno and Allini (2011) ، ويعتمد هذا المدخل على تحديد مدى التجانس في الطرق المحاسبية المستخدمة لإعداد التقارير المالية، إذ يتم قياس القابلية للمقارنة من خلال حساب واعطاء أوزان للفروق والاختلافات المتعلقة باختيار البدائل المحاسبية، وذلك من خلال مؤشرات (H)، (I)، (C)، وهي عبارة عن مؤشرات (أساليب) تقيس القابلية للمقارنة بين الدول أو داخل البلد الواحد، وقد تم دمج هذه المؤشرات في مؤشر (T-index)، وتتمثل أهم مزايا تلك المؤشرات لقياس القابلية للمقارنة في سهولة حسابها، وإمكانية قياس القابلية للمقارنة على المستوى الدولي والمستوى المحلي. وبالرغم من ذلك تواجه تلك المقاييس بعض المشاكل منها صعوبة تحديد أي الاختيارات المحاسبية التي يجب استخدامها في المؤشر، بالإضافة إلى صعوبة جمع البيانات حول مجموعة واسعة من الخيارات المحاسبية لمجموعة كبيرة من الشركات وعلى مستوى عدة دول، كما تتطلب المؤشرات اختيار عينة من الشركات بدقة، وأن تعمل الشركات

تحت نفس الظروف، كما تظهر مشكلة عند إعداد تلك المؤشرات إذا لم يتوافر الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، بالإضافة لذلك فإن بعض المؤشرات لا تأخذ في اعتبارها الاختلافات بين الطرق المحاسبية البديلة (Taplin, 2017).

٩-٢ مقاييس القابلية للمقارنة المستندة على المخرجات Outputs- based comparability approach

تركز هذه المقاييس على قياس القابلية للمقارنة من خلال مخرجات ونتائج عمليات إعداد التقارير المالية وعلى الأخص الأرباح، إذ تعتمد هذه المقاييس على استخدام نماذج الارتباط بين عائد السهم ومقاييس تقييم الأحداث الاقتصادية خلال الفترة والأرقام المحاسبية (De Franco et al., 2011; Barth et al. 2012). حيث ينظر إلى النظام المحاسبي باعتباره آلية تترجم بها الأحداث الاقتصادية بدء من البيانات المحاسبية وانتهاء بالقوائم المالية. وبناء عليه فإن القوائم المالية للشركة هي بمثابة دالة في كل من الأحداث الاقتصادية والنظام المحاسبي الخاص بمعالجة تلك الأحداث، وتتحقق القابلية للمقارنة إذا كان لدى الشركات المختلفة نفس الآلية (النظام المحاسبي).

وقد استخدم (De Franco et al., 2011) عائد السهم كمؤشر تقريبي للأثار الصافية للأحداث الاقتصادية على الشركة، واستخدام الأرباح كمؤشر للمخرجات أو القوائم المالية. وباستخدام المعادلات يتم تقدير المعاملات المقدرة للنظام المحاسبي للشركات المختلفة بصورة منفصلة، ثم تقدير المخرجات الاقتصادية للشركات، ويتم قياس القابلية للمقارنة باستخدام الفروق المطلقة بين المخرجات الاقتصادية المقدرة بين مجموعتين من الشركات.

ويتسم هذا المدخل لقياس القابلية للمقارنة بعدة مزايا منها أن المقاييس المستندة على المخرجات تعتبر مقاييس ديناميكية تتميز بالمرونة، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى القوائم المالية للشركات التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي والتي يستند على أساسها قياس القابلية للمقارنة ولا تتحدد فقط بالأساليب المحاسبية، كما يمكن حساب القابلية للمقارنة بسهولة للعينات الكبيرة. بالإضافة لذلك، تعتبر هذه المقاييس المستندة على المخرجات أكثر ملاءمة للمستخدمين نظراً لتركيزهم على المخرجات، كما أنها أكثر موضوعية لأنها لا تتطلب اختيار المدخلات أو وضع أوزان للمدخلات، بالإضافة إلى سهولة في التطبيق من الناحية العملية بسبب توافر مصادر البيانات على نطاق واسع، كما أنها أكثر دقة في قياس القابلية للمقارنة المحاسبية إذ تسمح للباحثين من رقابة والتحكم في أوجه التشابه بين

الأحداث الاقتصادية (Gross and Perotti, 2017)، بينما في المقابل تتمثل عيوب هذا المدخل في استخدام الأرباح المحاسبية فقط للتعبير عن القابلية للمقارنة، والاعتماد على الأرباح المقدره وليست الفعلية (Wu and Zhang, 2011). وعلى الرغم من تلك العيوب، إلا أن قياس القابلية للمقارنة على أساس المخرجات هو المدخل الأكثر دلالة، والأسلوب الأكثر قرباً لمفهوم القابلية للمقارنة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، فضلاً عن أن هذا المدخل قد لاقى القبول العام من قبل الباحثين وشيوع استخدامه في الدراسات التجريبية المعاصرة الخاصة بقابلية القوائم المالية للمقارنة.

١٠ - محددات قابلية القوائم المالية للمقارنة

بشكل عام يمكن التمييز بين قابلية القوائم المالية للمقارنة على المستوى الدولي بين عدد من الدول، وقابلية القوائم المالية للمقارنة على مستوى الدولة الواحدة بين مجموعة من الشركات المختلفة في نفس الدولة. ويتحقق النوع الأول من خلال زيادة التوافق في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي من خلال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بينما يتحقق النوع الثاني من خلال تشابه الأنظمة المحاسبية بين الشركات المختلفة، التي تضمن استخدام نفس المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية المتشابهة. وبصفة عامة هناك بعض التحديات أو العقبات التي تواجه زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة على المستوى الدولي مثل اختلاف السياقات الاقتصادية والقانونية والثقافية بين الدول، والتي من الممكن أن تؤدي إلى تمثيل محاسبي مختلف لنفس الأحداث الاقتصادية، وبالتالي هناك بعض المحددات الخاصة بقابلية القوائم المالية للمقارنة على مستوى الشركات المختلفة في نفس الدولة وتشمل طبيعة معاملات الشركات، وهيكل الملكية، نمط المراجعة، والخيارات المحاسبية، وتأثير خصائص مستخدمي القوائم المالية ومدى تماثل المعلومات، والافصاح القطاعي. ويمكن توضيح تلك المحددات على النحو التالي:

١٠-١ محددات القابلية للمقارنة على مستوى الشركات

تتأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على مستوى الشركات المختلفة في نفس الدولة أو التي تنتمي إلى نفس الصناعة بمجموعة من العوامل التي تؤثر على مستوى القابلية للمقارنة، وتشمل الخيارات المحاسبية واستخدام التقديرات، ونمط المراجعة، وهيكل وطبيعة معاملات الشركات، بالإضافة إلى درجه وعى مستخدمي القوائم المالية ومدى تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة.

فمن ناحية يؤثر استخدام التقديرات ووجود الخيارات المحاسبية في المعايير المحاسبية على مستوى القابلية للمقارنة (Souza and Lemes (2016) ، فعلى الرغم من أن تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) هو وسيلة لتقارب الممارسات المحاسبية، إلا أن ذلك لا يضمن تحقيق القابلية للمقارنة، إذ أنه مع وجود الاختيارات المحاسبية في المعايير المحاسبية يمكن أن يحفز المديرين على ممارسات إدارة الأرباح مما يؤثر على القابلية للمقارنة، ويشير (Cole et al. (2011 إلى امكانية التمييز بين ثلاثة أنواع من الخيارات المحاسبية في المعايير المحاسبية، الأول هو خيارات محاسبية واضحة تسمح بطرق محاسبية بديلة لنفس العنصر أو بند القوائم المالية على سبيل المثال FIFO أو المتوسط المرجح. والنوع الثاني هو الخيارات المحاسبية المغطاة، إذ تتضمن مجموعة من المؤشرات لبعض الحقائق على سبيل المثال تدهور الشهرة والمحاسبة عن عقود الايجار. وأخيراً النوع الثالث وهو التقدير والتقييم ويستخدم المعيار مصطلحات من المحتمل Probable ، وجوهرياً materially . ويمكن أن يؤثر الاختيار المحاسبي على ناتج النظام المحاسبي بطريقة معينة، مما يؤثر على مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة، إذ يشير (Fields et al. (2011 أن الاختيار المحاسبي هو أي قرار يكون غرضه التأثير على ناتج النظام المحاسبي بطريقة معينة وفقاً لنية الإدارة، أي التأثير على الأرقام المحاسبية. وبالمثل يؤكد (Francis (2001 أن الخيارات المحاسبية يمكن أن تكون مدفوعة بالمصلحة الذاتية للإدارة أو الرغبة في تعظيم مصالح المساهمين، وربما يكون ذلك على حساب بعض الأطراف الأخرى، أو الرغبة في تقديم مزيد من المعلومات. ويؤكد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أنه عند اصدار الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، أشار إلى وجود الخيارات المحاسبية في المعايير المحاسبية الدولية، بحيث يتم التمثيل العادل للظاهرة التي تصفها. ويمكن القول أن غياب الخيارات المحاسبية قد يؤدي إلى نظام محاسبي يعتمد بالكامل على القواعد، لذلك فإن وجود الخيارات المحاسبية يعتبر ملائماً لبيئة الأعمال، ويمد الشركات التي تعمل في اطار نماذج أعمال مختلفة مثل القطاعات المختلفة أو بيئات مختلفة بإطار عمل يتلاءم مع وجود التأثيرات القطاعية، وبالتالي اعطاء الفرصة لإدارة الشركات لاختيار البديل المحاسبي الملائم يساهم في تحقيق قابلية للمقارنة حقيقية وليست ظاهرية (Zhang and Andrew, 2010).

ومن ناحية أخرى، تؤثر طبيعة المعاملات الاقتصادية للشركة على مستوى القابلية للمقارنة، إذ كلما كان هناك تشابه في تلك المعاملات بين الشركات المختلفة كلما زاد مستوى القابلية للمقارنة، (Chen et al. (2015)، فالشركات التي لديها نفس طبيعة العملاء تواجه بشروط ائتمان متشابهة ومتطلبات خاصة بالخدمة أو المنتج متشابهة، وتواجه تقريبا مخاطر متشابهة، كذلك الشركات التي لديها خصائص مالية متشابهة أو هيكل معاملات متشابهة، ومعاملات تشغيلية متشابهة يزداد مستوى القابلية للمقارنة بين تلك الشركات المختلفة (Lee et al., 2016).

وعلى الجانب الآخر، يؤثر هيكل ملكية الشركات على مستوى القابلية للمقارنة بين الشركات المختلفة، فعلى سبيل المثال وجود المستثمر المؤسسي (في شكل مؤسسات) تتوافر لديه الخبرة والقدرة على اجراء التحليل المقارن، ويزداد طلبهم على جودة التقارير المالية، مما يترتب عليه زيادة مستوى القابلية للمقارنة بين الشركات (Kroechert (2015). وبالمثل تؤكد دراسة (Fang et al. (2015) أن الملكية الأجنبية تلعب دوراً في تقارب ممارسات إعداد التقارير المالية من أجل ادارة محافظ الاستثمار وتخفيض تكاليف الرقابة والمتابعة، مما يترتب عليه تحسين مستويات القابلية للمقارنة.

ومن ناحية أخرى، تمثل درجة تطور بيئة العمل التنظيمية للشركات أحد محددات القابلية للمقارنة بين الشركات المختلفة، وتشمل قوانين سوق المال، ودرجة حماية المستثمر، وآليات حوكمة الشركات، وجميعها تشكل دوافع الشركات للإفصاح والالتزام بالمعايير المحاسبية، بما يترتب عليه زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة، ففي الدول التي يكون لديها تنظيم قوى لمهنة المحاسبة، وآليات رقابة وحوكمة قوية، وزيادة درجة حماية المستثمر وتفعيل قوانين سوق المال، يزداد دوافع الشركات للالتزام الاختياري بالمعايير والممارسات السليمة لإعداد التقارير المالية، وإلا سوف تتعرض لإجراءات مضادة من الجهات التنظيمية، بينما كلما كانت البيئة التنظيمية ضعيفة وأكثر مرونة، يقل دوافع الشركات للالتزام، مما يترتب عليه انخفاض مستوى القابلية للمقارنة (Zhang and Andrew, 2010). وبالإضافة لما سبق، فإن الإفصاح القطاعي أو إفصاح الشركات عن المعلومات القطاعية في القوائم المالية من المحتمل أن يقلل من مستوى القابلية للمقارنة بين الشركات المختلفة، وذلك لأن صانع القرار الرئيسي في كل شركة قد يستخدم مقياساً مختلفاً للمعلومات المالية المفصح عنها في شكل

افصاح قطاعي، مما قد ينتهك القابلية للمقارنة للإفصاح القطاعي (Edmonds et al., 2018).

وعلى الجانب الآخر، تمثل خصائص مستخدمي القوائم المالية ودرجه تماثل المعلومات من محددات القابلية للمقارنة بين الشركات المختلفة . فالمستخدمين الذين لديهم قدر اكبر من الوعي (التطور) وتماثل المعلومات، يعظم هذا من دور القابلية للمقارنة ، إذ يستطيع هؤلاء المستخدمين مثل المحللين الماليين والمستثمرين في شكل مؤسسات من استخدام التحليلات المقارنة وادخالها في نماذج التقييم الخاصة بهم كمدخلات اضافية، هذا إلى جانب زيادة ادراكهم وفهمهم لتأثير الاختلافات في الخيارات المحاسبية عبر الشركات المختلفة (Kim et al., 2018).

وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية كأحد محددات قابلية القوائم المالية للمقارنة، تؤثر جودة المراجعة الخارجية على القابلية للمقارنة من خلال طريقة أو أسلوب المراجعة *audit style* ، وهو عبارة عن مجموعة قواعد العمل الداخلية لمكتب المراجعة، وقد اختبر Francis et al. (2014) تأثير طريقة أسلوب المراجعة على مستوى القابلية للمقارنة، وأظهرت النتائج أن الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة نفس المراجع تظهر قوائم مالية أكثر قابلية للمقارنة، مقارنة بالشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين مختلفين، بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة احدى مكاتب المراجعة الاربعة الكبار تكون أكثر قابلية للمقارنة، ويرجع ذلك لما يتوافر لهم من خبرة وجودة تسمح لهم بضمان تطبيق الممارسات السليمة والمعايير المحاسبية بصورة أكثر اتساقاً، فضلاً عن قيام هذه المكاتب بتوفير بعض الارشادات والتفسيرات لعملائها عند تطبيق المعايير المحاسبية، ومن ثم يترتب عليه أن يكون عملاء هذه المكاتب أكثر اتساقاً عند إعداد القوائم المالية مما يؤدي إلى زيادة مستوى القابلية للمقارنة لهذه الشركات.

١٠-٢ محددات القابلية للمقارنة على المستوى الدولي

هناك بعض التحديات التي تواجه تقارب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إذا كان هدفها هو تحقيق القابلية للمقارنة على المستوى الدولي، إذ أن اختلاف البيئات والعوامل الاقتصادية والقانونية والثقافية بين الدول، ممكن أن تؤدي إلى تمثيل محاسبي مختلف لنفس

الأحداث الاقتصادية. وبناء عليه فإن التركيز على وضع معايير محاسبة تركز على أساليب قابلة للمقارنة دون النظر في السياق الاقتصادي والبيئي والمؤسسي الأوسع الذي يتم من خلاله تطبيق هذه الأساليب ، قد يترتب عليه تمثيل محاسبي مضلل للأحداث الاقتصادية، إذ أن هذه الأساليب المحاسبية قد تشوه التمثيل العادل للجوهر الاقتصادي الأساسي لأنشطة الأعمال، والتي من شأنها تعوق مستوى القابلية للمقارنة الحقيقية عند إعداد التقارير المالية على المستوى الدولي (Zhang and Andrew, 2010). ويشكك البعض في إمكانية تطوير اطار تنظيمي واحد من المعايير يلبي احتياجات إعداد التقارير المالية لجميع المجتمعات، إذ أن هناك تأثير للعوامل البيئية والمؤسسية مثل الثقافة والعوامل الاقتصادية، والأنظمة السياسية، وتأثير اللغة، والنظم القانونية المختلفة للملكية، وحجم وهيكل ودرجة تعقد الاقتصاد داخل الدولة، بالإضافة إلى الاختلافات في أسواق رأس المال، والقيم الاجتماعية، وغيرها من المحددات والعوامل التي تؤثر على قابلية للمقارنة على المستوى الدولي.

وفيما يتعلق بالعوامل المؤسسية institutional Factors ، وتشمل اختلافات النظم القانونية ونظم التمويل (Catuogno and Allini (2004) ، فهناك ثلاثة أنواع من أنظمة التمويل تشمل نظام سوق رأس المال (مثل إنجلترا والولايات المتحدة)، والنظام الحكومي القائم على الائتمان (مثل فرنسا واليابان)، ونظام المؤسسات المالية القائم على الائتمان (مثل ألمانيا). كما يمكن تقسيم نظم التمويل من وجهة نظر المساهمين إلى نظام المساهمين الخارجيين (مثل إنجلترا والولايات المتحدة)، ونظام المساهمين الداخليين الذي يعتمد على نظام البنوك أو الدولة أو العائلي (مثل ألمانيا وفرنسا). وبالنسبة للنظم القانونية يمكن تقسيم الدول وفقا للنظام القانوني المتبع إلى نوعيين رئيسيين هما دول القانون العام Common Law ، ودول القانون الروماني Roman (code) Law ، إذ تتميز دول القانون العام بوجود نظام قائم على سوق رأس المال المتطور بشكل جيد مع وجود هيكل ملكية أوسع، والفصل بين الملكية والادارة ، والتوجه بالمستثمرين، مع تأثير ضعيف للبنوك، ووجود قواعد محاسبية مستقلة عن القواعد الضريبية، ووجود هيئات تنظيمية ومهنية تشرف على المهنة، ونتيجة لذلك هناك أسواق رأس مال متطورة بشكل كبير. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان ذات النظام القانوني القائم على Code Law يعتمد هيكل التمويل في المقام الأول على الخدمات المصرفية، وتتميز بمستثمر محدود، والتوجه من الداخل، مع وجود تأثير ضريبي قوى على الممارسات المحاسبية، ووجود هيئات تنظيمية أكثر منها مهنية، ووجود تركيز في

الملكية غالبا ملكية عائلية، والتوجه بالدائنين، والتأثير القوي للديون على الهياكل المالية، والتبعية للبنوك باعتبارها المصدر الرئيسي للتمويل، مما يترتب عليه أسواق رأس مال غير متطورة، وهذا يؤثر على تنظيم إعداد التقارير المالية.

وعلى الجانب الآخر، وفيما يتعلق بالعوامل الثقافية كأحد محددات القابلية للمقارنة على المستوى الدولي، فمن غير الواقعي قبول مجموعة واحدة من المعايير وتطبيقها بطريقة موحدة يؤدي إلى إنتاج قوائم مالية مماثلة كليا، ويرجع ذلك إلى الاختلافات الثقافية بين الدول، فهناك درجات متفاوتة من قبول المعايير الدولية، فبعض الدول تتبنى مجموعة كاملة من المعايير الدولية (IFRS) في حين أن دول أخرى تتبنى بعض المعايير فقط، لذلك يمكن أن يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تأثير سلبي على القابلية للمقارنة، إذ تساعد الأبعاد الثقافية على فهم أثر الاختلافات بين الثقافات على إعداد التقارير المالية، وبالتالي قابلية القوائم المالية للمقارنة. فقد تناولت دراسة Ward and Lowe (2017) اثنين من الأبعاد الثقافية قد تؤثر على مدى قبول البلد المعين للمعايير الدولية، وهما عمق القوة (السلطة) Power distance (استشارة المرؤوسين، الطاعة)، والفردية individualism (الخصوصية، الرأي الشخصي، قيمة العلاقات)، إذ تؤكد الدراسة أن مجرد تغيير المعايير المحاسبية لا يترتب عليه بالضرورة تغيير أنماط التفكير وعمليات صنع القرارات الأساسية للمحاسبين، فالممارسات المحاسبية لكل دولة تتدفق من تأثيرات وطنية عميقة الجذور وطويلة الأمد، لذلك فإن هذه الممارسات تقاوم التغيير، ويسبب ذلك قد تستمر العديد من الشركات في استخدام الممارسات المحاسبية التي تتطلبها القواعد الوطنية السابقة حتى بعد تبني المعايير الدولية، وذلك لأن الأبعاد الثقافية متشابكة في بيئة الأعمال المحاسبية، لذلك يمكن أن يتم الإفصاح عن نفس البند في القوائم المالية بشكل مختلف بين الدول مما يؤثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وعلى الجانب الآخر، يعد التكامل الاقتصادي بين الدول وتكامل هيئات أسواق رأس المال من محددات القابلية للمقارنة على المستوى الدولي (Jayaraman and Verdi 2014)، فزيادة التكامل الاقتصادي بين الدول على سبيل المثال تبني عملة اليورو في دول الاتحاد الأوروبي قد أدى إلى تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي، مما ترتب عليه زيادة الطلب على قوائم مالية قابلة للمقارنة، نتيجة زيادة الاستثمار الأجنبي وزيادة طلبهم على تلك المعلومات، مما

ترتب عليه زيادة مستوى القابلية للمقارنة، مما يعنى أن توفيق المعايير المحاسبية الدولية والتكامل الاقتصادي يمثلان آليات مكملة لبعضهما لتحقيق قابلية للمقارنة على المستوى الدولي. وبالمثل فإن وجود هيئات أسواق رأس المال متكاملة من خلال تكاملها والعمل بنظم مشتركة يزيد من مستوى القابلية للمقارنة على المستوى الدولي (Caban- Grcia and He, 2013).

ويخلص الباحث مما تقدم ان الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو شرطاً ضرورياً وليس كافياً لتحقيق القابلية للمقارنة على المستوى الدولي، إذ ان هناك عوامل أخرى تؤثر على الممارسة المحاسبية وتشمل العوامل الثقافية والعوامل المؤسسية والاقتصادية.

١١- تحليل العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح، واشتقاق

فروض البحث

تعتبر ممارسات ادارة الأرباح من الموضوعات البحثية المثيرة للجدل، فقد تزايد الاهتمام فى مجالات المحاسبة والمراجعة بدراسة تلك الممارسات، سواء من منظور اقتصادي أو أخلاقي. وتعرف ادارة الأرباح بأنها أي سلوك تقوم به الادارة بهدف التأثير على الأرباح المفسح عنها فى القوائم المالية، ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، بل قد يؤدي فى الواقع إلى أضرار فى الفترة الطويلة (Almahrog et al., 2018). وتتضمن ممارسات ادارة الأرباح آليات تسمح للمديرين بالتدخل المقصود فى عملية إعداد التقارير المالية إما لتحقيق منافع خاصة وذاتية، وعندئذ يكون هذا سلوك ادارى انتهازي، أو بغرض تحقيق بقاء أو استمرار المنشأة وتحسين الاداء المستقبلي للمنشأة من خلال تحسين العلاقات مع العملاء والموردين وأصحاب المصالح الأخرى، وعندئذ يكون سلوك بدافع الكفاءة وغير انتهازي (Mangala and Isha, 2017).

وقد تؤدي ممارسات ادارة الأرباح إما إلى تخفيض الدخل (لتخفيض الضرائب)، أو لزيادته (لزيادة المكافآت الادارية)، أو تمهيده (لتحقيق استقرار لأسعار الأسهم فى السوق). ويتضح مما سبق، أن هناك تباين فى الدوافع التي تحرك سلوك الادارة فى الحالات الثلاثة، إلا أن أسلوب التأثير على الدخل يأخذ أحد اتجاهين إما تخفيضه إذا كان مرتفعاً وفقاً للحالة

الأولى، أو زيادته إذا كان منخفضاً وفقاً للحالة الثانية، أو اختيار أحد الأسلوبين وفقاً للحالة الثالثة.

ويمكن التمييز بين أسلوبين لممارسات إدارة الأرباح، وهما إدارة الأرباح من خلال المستحقات (accrual – based earnings management (AEM)، وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (real earnings management (REM). ويتم النوع الأول وهو إدارة الأرباح من خلال المستحقات (AEM) من خلال حرية الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية أو تغييرها، وذلك باتخاذ القرارات التي تستهدف التأثير الدفترية على المعلومات المحاسبية، في محاولة لإخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي للوحدة الاقتصادية (Gunny, 2010).

ومن أهم الأساليب المتبعة في هذا الصدد تغيير طرق الإهلاك واستنفاد الأصول طويلة الأجل أو تغيير طرق تقييم المخزون، أو تغيير طرق تقدير مخصص الديون المشكوك فيها، مما يؤثر إيجابياً أو سلبياً على المعلومات المحاسبية (Zang, 2012). ولا تؤثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات على المعاملات الاقتصادية والتدفقات النقدية للمنشأة (Healy and Wahlen, 1999).

وفي المقابل يتضمن الأسلوب الثاني وهو ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية اتخاذ قرارات تستهدف التأثير الحقيقي على المعلومات المحاسبية، ويتم ذلك من خلال التأثير على توقيت حدوث بعض الأنشطة سواء أكانت متعلقة بالعمليات أو بالاستثمار أو معاملات التمويل. ويعرف (2006) Roychowdhury إدارة الأرباح الحقيقية (REM) بأنها قرارات تتخذها الإدارة تتضمن خروج أو انحراف عن الممارسات التشغيلية العادية أو المعتادة للأعمال، وذلك بدافع من رغبة المديرين في تضليل بعض أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، أو بهدف التأثير على النتائج التعاقدية (مثل شروط المديونية) والتي تعتمد على الأرقام المحاسبية المفصح عنها.

وتتعدد أساليب ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، وتشمل على سبيل المثال تأجيل أو تقديم بعض المصروفات الاختيارية (مثل مصروفات البحث والتطوير، مصروفات الإصلاح والصيانة، مصروفات الإعلان وغيرها من المصروفات الاختيارية)، بالإضافة إلى التأثير على توقيت الاعتراف بالدخل من التصرفات في الأصول الملموسة والاستثمارات طويلة

الأجل، تخفيض أسعار البيع أو تمديد شروط الائتمان للعملاء لتكون أكثر تساهلاً بهدف تسريع المبيعات من السنة المالية المقبلة إلى السنة المالية الحالية، بالإضافة إلى زيادة الانتاج لتخفيض تكلفة البضاعة المباعة (e.g., Dechow and Skinner, 2000; Gunny, 2010; Bartov et al., 2002).

ومن الواضح أن هذا النوع من القرارات يكون له تأثير حقيقي على مخرجات النظام المحاسبي، مما يؤثر بدوره على صافي التدفقات النقدية للمنشأة، وذلك لأن هذا النوع من القرارات يدخل في نطاق سلطة الإدارة لما تتمتع به من مرونة لإنجاز الأعمال أو استجابة للمتغيرات والظروف المحيطة، سواء أكانت هذه المتغيرات تتعلق بأذواق المستهلكين أو سلوك المنافسين أو تطورات تقنية أو قرارات حكومية إجبارية أو غيرها من المتغيرات. وعندئذ قد تكون هذه القرارات تلقائية وقرارات مثلى في مثل بعض هذه الظروف الاقتصادية التي تواجه الشركة، إما إذا كان المديرين يشاركون في هذه الأنشطة على نطاق أوسع من المعتاد وبطريقة متعمدة بغرض تحقيق منافع ذاتية على حساب الأضرار بمصالح الأطراف المعنية الأخرى، فعندئذ يكون سلوك الإدارة انتهازياً وغير اخلاقياً.

وبمقارنة الأسلوبين السابقين لإدارة الأرباح، يتضح أن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية يكون من الصعب اكتشافها نظراً لطبيعتها التي يمكن إخفاؤها في الأنشطة التشغيلية العادية، كما أنها أكثر خطورة على الشركات لأنها تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية، مما قد يؤثر سلباً على الأداء المستقبلي للمنشأة وقيمتها (Kang, 2017)، وذلك لأن الاجراءات والقرارات التي تتخذها الإدارة في الفترة الحالية لزيادة الأرباح يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية في الفترات المستقبلية، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التخفيض الكبير في أسعار البيع لزيادة حجم المبيعات في الفترة الحالية وتحقيق بعض الأرباح المستهدفة قصيرة الأجل، إلا أن العملاء سوف يتوقعوا استمرار هذه الخصومات في المستقبل، مما يترتب عليه انخفاض هامش الربح في المستقبل، وبالتالي فمن المحتمل أن تفرض ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية تكاليف طويلة الأجل على الشركة.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات وممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة اختبار هذه العلاقة، وتحديد ما إذا

كان المديرين يستخدموا هذين الأسلوبين لإدارة الأرباح بشكل متكامل (علاقة تكاملية) أو بصورة تبادلية (بدائل) عند المفاضلة بين الأسلوبين لإدارة الأرباح. (e.g., Sellami, 2016; Zang, 2012; Cohen and Zarowin, 2010).

فقد خلصت دراسة (Ewert and Wagenhofer (2005) إلى زيادة ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية عندما تشدد معايير المحاسبة وتفيد من حرية الادارة فى استخدام ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات. ويشير (Gunny (2010) إلى أسباب التحول من ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات إلى ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية، وتشمل هذه الأسباب ما يرتبط بممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات من ردود فعل لاحقة عدوانية على الوحدة الاقتصادية، فى حالة اكتشاف تلك الممارسات، مما ينطوي على ارتفاع درجة المخاطر التي تتعرض لها الادارة سواء بسبب المراجعة الخارجية أو الدعاوى القضائية. وهناك سبب ثاني لهذا التحول هو انخفاض المرونة المتاحة لإدارة الشركات عند القيام بممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات، وذلك بسبب القيود المفروضة عليها نتيجة ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات فى السنوات السابقة.

علاوة على ذلك، غالباً ما تتم ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات فى نهاية السنة المالية، وعندئذ يواجه المديرين حالة من عدم التأكد فيما يتعلق بالمعالجات المحاسبية التي سيسمح بها مراقب الحسابات فى ذلك الوقت. وأخيراً فإن درجه تحكم المديرين فى القرارات التشغيلية تكون أعلى مقارنة بدرجة تحكمهم فى الخيارات المحاسبية التي تخضع لتدقيق مراقب الحسابات .

وتناولت دراسة (Sellami, 2016) المفاضلة بين النوعين لإدارة الأرباح وما إذا كان يتم استخدامهما من قبل الادارة باعتبارهما بدائل أو مكملات، ووجدت الدراسة أنه عندما تصبح ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات مكلفة نسبياً للإدارة، عندئذ يختار المديرين ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية كأداة بديلة لممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات، نتيجة ارتفاع جودة المراجعة، ومزيد من التدقيق فى الممارسات المحاسبية بعد اقرار قانون ساربانيس أوكسلى (SOX)، وانخفاض المرونة المحاسبية لإدارة الشركات. وبالمثل أكدت دراسة (Zang (2012) أن المديرين يفاضلوا بين ممارسات ادارة الأرباح بالمستحقات وممارسات ادارة الأرباح الحقيقية استناداً إلى التكاليف النسبية لكل منهما، بالإضافة إلى قيام

المديرين بتعديل مستوى ادارة الأرباح بالمستحقات وفقا لمستوى ادارة الأرباح الحقيقية. وفي نفس السياق، أشارت كل من دراسة Cohen et al (2010)Cohen and Zarowin (2008) إلى تحول ادارة الشركات من ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات إلى ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية وذلك بعد صدور قانون ساربانيس أوكسلي، وذلك بعد فضائح المحاسبية، لذلك لجأت ادارة الشركات إلى تجنب اكتشاف ممارسات ادارة الأرباح بالمستحقات، وذلك بعد إخفاقات حوكمة الشركات وزيادة المخاوف بشأن سلامة المعلومات المحاسبية.

ومن ناحية أخرى، تناولت بعض الدراسات السابقة تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات ادارة الأرباح; Sohn, 2016; (e.g., Jeanjean and Stolowy, 2008; Barth et al., 2008).

ففي ظل وجود قوائم مالية قابلة للمقارنة للشركة مع غيرها من الشركات المناظرة في نفس الصناعة، فمن المتوقع أن تقل ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات (AEM)، في مقابل زيادة ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية (REM)، إذ يتوقع أن تلعب قابلية القوائم المالية للمقارنة دوراً أو آلية حوكمة تعمل على تخفيف دوافع المديرين لإدارة ارباح انتهازية عن طريق المستحقات، فمع وجود نظام محاسبي للشركة ومخرجاته أكثر قابلية للمقارنة توفر مؤشرات نموذجية للشركات benchmark، وبالتالي يمكن للأطراف الخارجية جمع وتشغيل المزيد من المعلومات المحاسبية، إذ تقل التكلفة الحدية لجمع وتشغيل المعلومات، مما يترتب عليه زيادة كمية وجودة المعلومات المتاحة لمستخدمي القوائم المالية، ومن ثم انخفاض عدم تماثل المعلومات، وتحسن بيئة معلومات المنشأة، مما يجعل مستخدمي القوائم المالية في وضع أفضل لفهم والتنبؤ بالأحداث الاقتصادية للمنشأة، ومن ثم تقل مقدرة ادارة المنشأة على اخفاء الاداء الحقيقي من خلال ممارسات ادارة الأرباح بالمستحقات (Zhang, 2018).

وفي ظل العلاقة التبادلية بين ادارة الأرباح من خلال المستحقات وادارة الأرباح الحقيقية، فمن المتوقع مع زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة، وارتفاع مخاطر اكتشاف ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات، أن يتولد الدافع لدى ادارة الشركات للتحول إلى ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية، نظراً لأنها أقل احتمالاً في اكتشافها، إذ تتم من خلال سلطة الادارة

فى اتخاذ القرارات التشغيلية، وفقا لما تتمتع به من مرونة فى انجاز الأعمال (Chen, 2016).

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن ممارسات ادارة الأرباح سواء عن طريق المستحقات أو عن طريق الأنشطة الحقيقية هي دالة فى التكاليف النسبية والمنافع النسبية لكل منهما، بمعنى مع زيادة التكاليف النسبية لممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات، يلجأ المديرين إلى زيادة ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية والعكس صحيح. ومع زيادة مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة تعد آلية للرقابة والحوكمة، بالإضافة إلى تحسين بيئة المعلومات، وزيادة كمية وجودة المعلومات المتاحة، وانخفاض عدم تماثل المعلومات، مما يترتب عليه ارتفاع التكلفة النسبية ومخاطر ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات، وفى ظل العلاقة التبادلية بين (REM) و (AEM)، فمن المحتمل أن يزداد التحول إلى ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية.

وبناء على ما سبق، يمكن اشتقاق فرضي البحث فى صورتها البديلة على النحو التالي:

H1: "تؤثر قابلية القوائم المالية للمقارنة سلباً على ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

H2: "تؤثر قابلية القوائم المالية للمقارنة ايجاباً على ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية".

١٢- الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، من خلال اختبار العلاقة بين مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح سواء من خلال المستحقات أو من خلال الأنشطة الحقيقية. ولتحقيق هذا الهدف سوف يتم تناول كل من ، مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، وصياغة النماذج الاحصائية اللازمة لاختبار فروض البحث، وأخيراً نتائج الدراسة التطبيقية. وذلك على النحو التالي:

١٢-١ مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨، وذلك بعد استبعاد البنوك وشركات التأمين

والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وذلك نظراً لخضوع هذا القطاع لبعض المعايير والمتطلبات الرقابية الخاصة.

وقد تم اختيار عينة تحكومية من هذه الشركات، روعي في اختيارها عدة اعتبارات، تتمثل في أن تكون القوائم المالية والايضاحات المتممة للشركة كاملة، وأن تتوافر أسعار أسهم الشركة في تواريخ محددة، وأن تقوم الشركة بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري، لذا تم استبعاد مشاهدات الشركات التي لم يتمكن الباحث من الحصول علي القوائم المالية الخاصة بها، أو أسعار أسهمها خلال فترة الدراسة. وبذلك بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة ٧٠ شركة بحجم مشاهدات ٢١٠ مشاهدة (يظهر الملحق رقم (١) بيان بأسماء الشركات التي تمثل مفردات عينة الدراسة)، حيث يتبع الباحث مدخل Firm –year–observation قياسا علي (Campbell and Yeung,2017; Choi et al.2017).

ويوضح الجدول رقم (١) القطاعات التي تنتمي اليها شركات العينة، وعدد ونسبة شركات كل قطاع بالنسبة لاجمالي مفردات العينة.

جدول رقم (١)

عينة الدراسة مصنفة وفقا للقطاعات

النسبة %	عدد المشاهدات	عدد الشركات	القطاع
25.714	54	18	الأغذية والمشروبات
27.142	57	19	التشييد ومواد البناء
12.857	27	9	الرعاية الصحية والأدوية
11.428	24	8	العقارات
11.428	24	8	الكيمويات
11.428	24	8	المنتجات المنزلية والشخصية
100%	210	70	الاجمالي

١٢-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

لأغراض اختبار العلاقات التأثيرية محل الدراسة، وكذلك اختبار مدي اختلاف العلاقات التأثيرية باختلاف المتغيرات المعدلة، وللوصول الي صورة أكثر دقة عن كيفية تأثير مختلف

المتغيرات علي بعضها البعض، استلزم ذلك تناول كل من، نموذج الدراسة، وتوصيف وقياس المتغيرات. وذلك على النحو التالي:

١-٢-١٢ المتغير المستقل: قابلية القوائم المالية للمقارنة

تم قياس القابلية للمقارنة وفقا للخطوات التالية:

الخطوة (١): تقدير معاملات النظام المحاسبي الخاص بكل شركة في عينة الدراسة $\hat{\beta}_i$ ، $\hat{\alpha}_i$

وفقا لنموذج قياس القابلية للمقارنة المحاسبية المطور من قبل De Franco et al. (2011). اذ يتمثل النظام المحاسبي في الآلية التي من خلالها تترجم الأحداث الاقتصادية إلى قوائم مالية خاصة بالشركة بمعنى:

Financial Statements_i = f_i (Economic Events_i)

حيث: f_i يمثل النظام المحاسبي للشركة (i)

وتوضح المعادلة السابقة أن القوائم المالية للشركة هي دالة في كل من الأحداث الاقتصادية والنظام المحاسبي الخاص بمعالجة تلك الأحداث.

وبالتالي يتطلب تحقيق القابلية للمقارنة أن يكون لدى الشركات نفس الآلية. وللتعبير عن ذلك بصورة عملية واتساقاً مع الدراسات المحاسبية، استخدم (De Franco et al. 2011) عائد السهم كمؤشر تقريبي للأثار الصافية للأحداث الاقتصادية على الشركة، والأرباح كمؤشر للقوائم المالية.

وبالتالي لكل شركة - سنة ، يتم تقدير المعادلة التالية باستخدام البيانات الخاصة بعدد مناسب من الفترات المالية السابقة:

$$\text{Earnings}_{it} = \alpha_i + \beta_i \text{Return}_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث:

Earnings_{it}: نسبة صافي الربح قبل العناصر الاستثنائية للشركة (i) إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة في بداية الفترة (t).

Return_{it}: عائد السهم للشركة (i) عن الفترة (t).

α_i ، β_i : معاملات مقدرة للنظام المحاسبي (f_i) للشركة (i) وقد تم تقدير المعاملات

المقدرة للنظام المحاسبي لكل شركة في عينة الدراسة على حدة ($\hat{\alpha}_i$ ، $\hat{\beta}_i$)، وباستخدام نفس المعادلة لكل شركات (الممثلة للعينة).

الخطوة (٢): تقدير الأرباح الخاصة بالشركة والشركات الأخرى فى الصناعة باستخدام نفس العائد:

يتم استخدام المعاملات المقدرة للنظام المحاسبي للشركة (i) والمعاملات المقدرة لجميع الشركات فى الصناعة (j) للنتبؤ بأرباحهما بافتراض أن لديهما نفس العائد، أي تواجهان نفس الأحداث الاقتصادية، وبالتالي يتم حساب:

$$E(\text{Earnings})_{iit} = \hat{\alpha}_i + \hat{\beta}_i \text{Return}_{it} \quad (2)$$

$$E(\text{Earnings})_{ijt} = \hat{\alpha}_j + \hat{\beta}_j \text{Return}_{it} \quad (3)$$

حيث:

$E(\text{Earnings})_{iit}$: الأرباح المقدرة للشركة (i) عن الفترة (t) باستخدام النظام المحاسبي للشركة (i) وعائد الشركة (i) عن الفترة (t).
 $E(\text{Earnings})_{ijt}$: الأرباح المقدرة لجميع الشركات فى الصناعة (j)، وعائد الشركة (i) عن الفترة t (ماعدًا الشركة محل الدراسة).
 ويتم تكرار هاتين المعادلتين لكل شركة وخلال كل سنة وللصناعة لمدة ثلاث سنوات فترة الدراسة لكل شركات العينة.

الخطوة (٣): حساب القابلية للمقارنة بين الشركة والشركات الأخرى:

يتم قياس درجة (مستوى) القابلية للمقارنة المحاسبية (قابلية القوائم المالية للمقارنة) لكل شركة بالقيمة السالبة لمتوسط الاختلافات المطلقة بين الأرباح المقدرة لكل شركة سنة والأرباح المقدرة للصناعة وذلك كما يلى:

$$\text{Acct-Comp} = \frac{-1}{3} \times \sum_{t-3}^t |E(\text{earnings}_{iit}) - E(\text{earnings}_{ijt})| \quad (4)$$

حيث:

$E(\text{Earnings})_{iit}$: الربح المقدر للشركة (i) فى السنة (t)

$E(\text{Earnings})_{ijt}$: الربح المقدر للصناعة (j) فى السنة (t)

وتم استخدام $\frac{1}{3}$ لأن عدد سنوات الدراسة (٣) سنوات، كما تم ضرب المعادلة فى (-1) لى تشير القيم الأكبر (الأقل سلبية) إلى زيادة مستوى القابلية للمقارنة.

واستناداً إلى دراسة (Andre et al. (2012) تم تقدير درجة القابلية للمقارنة المحاسبية لكل شركة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Acct-Comp} = - \left| E(\text{Earnings}_{iit}) - E(\text{Earnings}_{ijt}) \right| \quad (5)$$

أي من خلال القيمة السالبة للفرق المطلق بين الربح المقدر للشركة (i) والربح المقدر لجميع الشركات بالصناعة ماعدا الشركة (i) .

٢-٢-١٢ المتغير التابع: ادارة الأرباح

يتمثل المتغير التابع في ادارة الأرباح من خلال المستحقات وادارة الأرباح الحقيقية، على النحو التالي:

أ- ادارة الأرباح من خلال المستحقات (AEM)

تم الاعتماد على قياس المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح من خلال المستحقات باستخدام نموذج جونز المعدل (Jones, 1991) ، وذلك تمشياً مع بعض الدراسات (e.g., Yaser, 2013; Chen et al., 2005; Junita et al., 2011) ، وتم ذلك وفقاً للخطوات التالية:

الخطوة (١) حساب إجمالي المستحقات Total Accruals

تم قياس إجمالي المستحقات من خلال الفرق بين صافي الربح قبل العناصر الاستثنائية والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (Becker et al., 1998).

$$TA_{it} = IBEI_{it} - CFO_{it} \quad (6)$$

حيث:

TA_{it} : إجمالي المستحقات للشركة (i) خلال السنة (t).

$IBEI_{it}$: صافي الربح قبل العناصر الاستثنائية للشركة (i) خلال السنة (t)

CFO_{it} : التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) خلال السنة (t).

الخطوة (٢): حساب المستحقات غير الاختيارية Nondiscretionary Accruals

يقصد بالمستحقات غير الاختيارية (NDA) التعديلات التي تقوم بها الادارة على التدفقات النقدية للشركة وفقا للمعايير المحاسبية. ويتم ذلك من خلال استخدام الادارة لأساس الاستحقاق للاعتراف بالإيرادات والمصروفات بدون استخدام الحكم الشخصي (Yaser, 2013)، ومن ثم يتم تقدير المستحقات غير الاختيارية كالتالي:

$$NDA_{it} = \alpha_1 (1/A_{t-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{t-1}] + \alpha_3 (\Delta PPE_{it}/A_{t-1}) + \varepsilon_{it} \quad (7)$$

حيث:

NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) في نهاية السنة (t)

A_{t-1} : إجمالي الأصول في نهاية السنة (t - 1)

ΔREV_{it} : التغير في صافي المبيعات وهو عبارة عن الفرق بين صافي المبيعات في

نهاية السنة t وصافي المبيعات في نهاية السنة (t - 1)

ΔREC_{it} : التغير في رصيد العملاء، وهو عبارة عن الفرق بين رصيد العملاء في نهاية

السنة t ورصيد العملاء في نهاية السنة (t - 1)

ΔPPE_{it} : التغير في اجمالي الاصول الثابتة الملموسة.

α_1 ، α_2 ، α_3 : معاملات النموذج، وقد تم تقدير هذه المعلمات باستخدام نموذج جونز

الأصلي كالتالي:

$$TA_t / A_{t-1} = \hat{\alpha}_1 (1/A_{t-1}) + \hat{\alpha}_2 [(\Delta REV_t - \Delta REC_t)/A_{t-1}] + \hat{\alpha}_3 (\Delta PPE_t/A_{t-1}) + \varepsilon_t \quad (8)$$

حيث:

$\hat{\alpha}_1$ ، $\hat{\alpha}_2$ ، $\hat{\alpha}_3$: تقديرات للمعاملات α_1 ، α_2 ، α_3

ε_t : بواقي النموذج والتي تشير إلى المكون الاختياري من المستحقات الاجمالية

.(TA)

الخطوة (٣): تقدير المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals

يقصد بالمستحقات الاختيارية (DA) التعديلات التي تقوم بها الإدارة على التدفقات النقدية للشركة بناء على التقدير والحكم الشخصي لتحقيق منافع خاصة أو ذاتية، وذلك من خلال التحكم في مقدار بعض التقديرات المحاسبية مثل مخصص الديون المشكوك فيها وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة. ويتم تقدير المستحقات الاختيارية من خلال الفرق بين إجمالي المستحقات (TA) والمستحقات غير الاختيارية (NDA) كالتالي:

$$DA_t = (TA_t / A_{t-1}) - NDA_t \quad (9)$$

ويتم استخدام المستحقات الاختيارية (DA) كمقياس لإدارة الأرباح من خلال المستحقات، حيث تشير القيمة الموجبة للمستحقات الاختيارية إلى وجود تأثير متعمد من الإدارة لزيادة الأرباح (إدارة الأرباح في الاتجاه الصعودي)، بينما تشير القيمة السالبة للمستحقات الاختيارية إلى وجود تأثير متعمد من الإدارة لتخفيض الأرباح (إدارة الأرباح في الاتجاه الهبوطي)، بينما تشير القيمة الصفرية للمستحقات الاختيارية إلى عدم وجود تأثير متعمد من الإدارة لزيادة أو تخفيض الأرباح أي عدم وجود إدارة أرباح من خلال المستحقات. وجدير بالذكر أن مقدار المستحقات الاختيارية وليس الاتجاه هو محل الاهتمام Junita et al.(2011)، ومن ثم سوف يتم استخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح من خلال المستحقات فارتفاع مقدار تلك المستحقات يعكس السلوك الانتهازي للإدارة، والعكس صحيح.

ب- إدارة الأرباح الحقيقية (REM)

هناك ثلاثة مقاييس لإدارة الأرباح الحقيقية، تركز على ثلاث طرق للتلاعب بالأنشطة التشغيلية الحقيقية، والتي تهدف إلى زيادة الأرباح المفصح عنها، ويشمل البديل الأول تقديم تخفيضات وخصومات المبيعات وتمديد شروط الائتمان للعملاء لزيادة إيرادات المبيعات خلال الفترة الحالية، بينما يتضمن البديل الثاني زيادة الإنتاج للإفصاح عن تكلفة بضاعة مباعة أقل في الفترة الحالية، وأخيرا البديل الثالث تخفيض المصروفات الاختيارية في الفترة الحالية (e.g., Roychowdhurg, 2006; Cohen et al., 2008; Cohen and Zarowin, 2010).

وقد استندت الدراسة الحالية على مقياس واحد لقياس ادارة الأرباح الحقيقية والخاص بزيادة المبيعات أو الاسراع بها فى الفترة الحالية على حساب الفترة التالية (Roychowdhurg, 2006). ويتم ذلك من خلال فصل (تقسيم) التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية إلى جزئين، جزء طبيعي (normal (expected) portion، وجزء غير طبيعي abnormal (unexpected) portion، وذلك من خلال تقدير المعادلة التالية، إذ يفترض أن التدفقات النقدية التشغيلية الطبيعية هي دالة خطية فى المبيعات والتغيرات فى المبيعات على النحو التالي:

$$\frac{CFO_{it}}{A_{i,t-1}} = \alpha_1 \frac{1}{A_{i,t-1}} + \alpha_2 \frac{Sales_{it}}{A_{i,t-1}} + \alpha_3 \frac{\Delta Sales_{it}}{A_{i,t-1}} + \varepsilon_{it} \quad (10)$$

حيث:

CFO_{it} : التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) فى السنة t

$A_{i,t-1}$: اجمالى الاصول للشركة (i) فى السنة t - 1

$Sales_{it}$: مبيعات الشركة (i) فى السنة t

$\Delta Sales_{it}$: التغير فى مبيعات الشركة (i)

وبناء عليه، يتم حساب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية غير الطبيعية (AbCFO) من خلال الفرق بين القيم الفعلية (actual values) والقيم الطبيعية التي تم تقديرها فى المعادلة السابقة (Cohen et al. 2008).

١٢-٢-٣ المتغيرات المعدلة^٢ moderator variables

تمشياً مع بعض الدراسات (Haw et al., 2004; Ashbaugh et al., 2003; Frankel et al., 2002) تم ادخال بعض المتغيرات المعدلة للعلاقات الرئيسية محل الدراسة على نموذج الانحدار الخاص بالدراسة، والتي من المحتمل أن تؤثر على العلاقة بين القابلية للمقارنة وادارة الأرباح وتتمثل فى خصائص بيئة المعلومات، إذ تتوقع الدراسة أن يكون هناك دور لخصائص بيئة معلومات الشركة فى التأثير على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات ادارة الارباح، فمن المتوقع أنه مع زيادة قابلية القوائم

^٢ هي المتغيرات التي تؤثر على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع من خلال تفاعلها مع المتغير المستقل نفسه.

المالية للمقارنة، وفي ظل وجود علاقة تبادلية بين ممارسات ادارة الأرباح بالمستحقات وممارسات ادارة الأرباح الحقيقية، فإن التحول من ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات الي ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية سوف تكون أكثر وضوحا للشركات التي لديها بيئة معلومات ضعيفة، وعلي العكس في ظل بيئة المعلومات الجيدة فسوف تعوق هذا التحول من ممارسات ادارة الأرباح بالمستحقات الي ادارة الأرباح الحقيقية (Sohn,2016) ، وقد تم تمثيل خصائص بيئة المعلومات من خلال متغيرين هما حجم الشركة والملكية المؤسسية قياسا علي دراسة (Sohn, 2016) وذلك علي النحو التالي:

١ - حجم الشركة (Size):

وجد العديد من الدراسات أنه كلما كبر حجم الشركة كلما قل دافع الإدارة نحو إدارة الأرباح، وذلك لأنها تكون موضع اهتمام المستثمرين والمحللين الماليين، ويزداد توقعات أصحاب المصالح ، لذلك يقل دافع ادارة تلك الشركات نحو ادارة الأرباح (How et al., 2002; Frankel et al., 2004). وقد تم قياس هذا المتغير باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Kim and Sohn, 2013).

٢ - الملكية المؤسسية (INST):

من المتوقع أن تؤثر الملكية المؤسسية علي دوافع المديرين لممارسات ادارة الأرباح، إذ تلعب الملكية المؤسسية دور رقابي وحوكمي لأداء ادارة الشركات نظرا لما يتوافر للمستثمر في شكل مؤسسة مثل البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية وصناديق الاستثمار من امكانيات وموارد تمكنهم من رقابة تصرفات المديرين بصورة أكثر فعالية، وقدرة علي الوصول للمعلومات (Chen,2016; Kim et al.,2018). وقد تم قياس هذا المتغير بنسبة عدد الاسهم العادية المملوكة للمستثمرين في شكل مؤسسات الي اجمالي عدد الأسهم العادية المتداولة (Frankel et al.,2002;Ashbaugh et al.,2003).

ولاختبار تأثير خصائص بيئة المعلومات علي العلاقة بين القابلية للمقارنة وممارسات ادارة الأرباح تم صياغة الفرض الرئيسي الثالث والفرض الرابع في صورة الفرض البديل كما يلي:
الفرض الثالث H3" يختلف التأثير السلبي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات باختلاف خصائص بيئة المعلومات".

ولاختبار هذا الفرض سوف يتم تقسيمه الي الفرضيين الفرعيين التاليين:

- H3a : "يختلف التأثير السلبي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات باختلاف حجم الشركة".
- H3b : "يختلف التأثير السلبي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات باختلاف الملكية المؤسسية".
- الفرض الرابع H4 "يختلف التأثير الايجابي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية باختلاف خصائص بيئة المعلومات".
- ولاختبار هذا الفرض سوف يتم تقسيمه الي الفرضيين الفرعيين التاليين:
- H4a : "يختلف التأثير الايجابي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية باختلاف حجم الشركة".
- H4b : "يختلف التأثير الايجابي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية باختلاف الملكية المؤسسية".

١٢-٣ نموذج الدراسة

لاختبار وفحص العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح ، تم وضع نماذج الانحدار التالية قياسا علي (Sohn,2016; Chen et al.,2005):

النموذج الاساسي الأول:

لاختبار وتحليل أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$AEM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Acct - Comp_{it} + \varepsilon_{it} \quad (11)$$

حيث:

AEM_{it} : مستوى إدارة الأرباح من خلال المستحقات للشركة (i) خلال الفترة (t) .

$Acct - Comp_{it}$: مستوى (درجه) قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركة (i) خلال الفترة (t) .

α_0 : الحد الثابت للنموذج .

α_1 : معاملات الانحدار .

ε_{it} : حد الخطأ العشوائى .

النموذج الاساسي الثاني:

لاختبار وتحليل أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية ، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$REM_{it} = \beta_0 + \beta_1 Acct - Comp_{it} + \varepsilon_{it} \quad (12)$$

حيث:

REM_{it} : مستوى ادارة الأرباح الحقيقية للشركة (i) خلال الفترة (t) .

النموذج الثالث:

لاختبار وتحليل أثر خصائص بيئة المعلومات كمتغير معدل للعلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح ، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 Acct - Comp_{it} + \beta_2 size_{it} + \beta_3 Size_{it} * Acct - Comp_{it} + \beta_4 INST + \beta_5 INST * Acct - Comp_{it} + \varepsilon_{it} \quad (13)$$

حيث:

EM_{it} : مستوى إدارة الأرباح سواء ادارة الارباح من خلال المستحقات أو ادارة الأرباح الحقيقية للشركة (i) خلال الفترة (t) .

$Size_{it}$: حجم الشركة (i) خلال الفترة (t) .

$INST_{it}$: نسبة الملكية المؤسسية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$Size * Acct - comp$: متغير تفاعلي بين القابلية للمقارنة وحجم الشركة

$INST * Acct - comp$: متغير تفاعلي بين القابلية للمقارنة والملكية المؤسسية للشركة

١٢ - ٤ نتائج اختبار فروض البحث:

خضعت بيانات الدراسة لخطه تحليل إحصائي تستهدف التحقق من صدق فروضها، وقد تم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام كل من البرنامج الإحصائي Minitab الاصدار رقم(١٧)، والذي يوفر العديد من المؤشرات الاحصائية والاختبارات الاحصائية.

ويعتمد رفض أو عدم رفض فرض العدم على قيمة مستوى المعنوية المشاهد (P-value)، وقد تم تحليل البيانات باستخدام مستوى معنوية (٠.٠٥) بمعنى أن الحد الأقصى

لقبول احتمال الوقوع في خطأ من النوع الأول (أي احتمال رفض فرض العدم وهو صحيح ٥%) (Moore et al. 2013)

ويمكن تلخيص نتائج التحليل الإحصائي بالنسبة لفروض الدراسة على النحو التالي:

١٢-٤-١ الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يظهر الملحق رقم (٢) الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة، فقد أوضح التحليل الإحصائي ان مستوى القابلية للمقارنة يتراوح بين (0.000) و (53.586) بمتوسط (1.074) بانحراف معياري قدره (5.427). بينما تتراوح مستويات ادارة الأرباح من خلال المستحقات بين (0.000) و (30.049) بمتوسط (6.134) بانحراف معياري قدره (5.680). وكذلك تتراوح قيم ادارة الأرباح الحقيقية بين (0.0017) و (7.0479) بمتوسط (0.2738) بانحراف معياري قدره (0.7013). وبناء على هذه الاحصاءات الوصفية ، يتضح زيادة قيم ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات في مقابل انخفاض قيم ادارة الأرباح الحقيقية خلال فترة الدراسة ، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه الدراسة النظرية، ويمكن تفسيره بأن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية قد تكون أكثر خطورة على الشركات، لأنها تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية، مما قد يؤثر سلباً على الاداء المستقبلي للشركات، مما يجعل هناك تخوف لدى ادارة الشركات للاتجاه نحو هذا النوع من الممارسات مقارنة بممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات. ويظهر الملحق رقم (٣) معاملات الارتباط الخاصة بالمتغيرات الأساسية للنموذج الأساسي للدراسة، اذ تظهر معاملات الارتباط الخاصة بقابلية القوائم المالية للمقارنة وجود ارتباط سلبي معنوي مع ادارة الارباح من خلال المستحقات (Pearson= -0.200 , Spearman = -0.782). بينما تظهر معاملات الارتباط الخاصة بقابلية القوائم المالية للمقارنة وجود ارتباط ايجابي معنوي مع ادارة الارباح الحقيقية (Pearson=0.926 , Spearman = 0.326).

١٢-٤-٢ نتائج اختبار الفرض الرئيسي الأول H1

استهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين القابلية للمقارنة وممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات ، وذلك بالاعتماد علي نموذج الانحدار الخطي البسيط وفقاً للمعادلة التالية:

$$AEM_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 Acct - Comp_{it} + \varepsilon_{it} \quad (11)$$

وفيما يلي توضيح نتائج اختبار الفرض الأول:

جدول رقم (٢)

نتائج التحليل الاحصائي للفرض الأول

المتغيرات المستقلة	قيمة المعامل	مستوى المعنوية
قابلية القوائم المالية للمقارنة Acct-COMP	-0.2092	0.004
Adjusted R ²	3.53%	
P-Value	0.000	

وتدل النتائج السابقة على معنوية نموذج الانحدار (0.000) أي أقل من ٠.٠٥ مما يشير لصلاحية النموذج لاختبار العلاقة محل الدراسة. كما بلغت قيمة R² المعدلة 3.53% مما يعنى أن القوة التفسيرية للنموذج 3.53% ، وهو ما يشير الي قدرة قابلية القوائم المالية للمقارنة علي تفسير 3.53% من اجمالي التغيرات فى ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات.

وبتحليل معاملات الانحدار، تبين وجود تأثير سلبي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات بمقدار -0.2092 وذلك عند مستوي معنوية 0.004 ، مما يعنى أنه كلما زاد مستوى القابلية للمقارنة تنخفض ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات.

وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير سلبي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Sohn, 2016; Chen and Zarowin, 2010; Cohen et al., 2008; Sellami, 2016) . ويظهر الملحق رقم (٤) نتائج التحليل الاحصائي للفرض الأول.

ويري الباحث أن التأثير السلبي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الأرباح من خلال المستحقات يستند الي الدور الرقابي للقابلية للمقارنة فى تخفيف دوافع إدارة الشركات نحو ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية من خلال المستحقات، اذ يتوافر للأطراف الخارجية مثل المستثمرين والمحللين الماليين القدرة على تقييم الأداء الاقتصادي الحقيقي

للشركة بصورة أكثر دقة في ظل توافر قوائم مالية قابلة للمقارنة، بما يساعد علي تحقيق الشفافية وزيادة كمية وجودة المعلومات المتاحة للأطراف الخارجية، وهذا يؤكد علي وجود الدور رقابي للقابلية للمقارنة، بالإضافة الي دورها كآلية للحوكمة والحد من ممارسات ادارة الأرباح الانتهازية من خلال المستحقات.

١٢-٤-٣ نتائج اختبار الفرض الثاني H2

استهدف هذا الفرض اختبار ما اذا كان هناك تأثير ايجابي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية. وذلك من خلال نموذج الانحدار البسيط، وفقا للمعادلة التالية:

$$REM_{it} = \beta_0 + \beta_1 Acct - Comp_{it} + \varepsilon_{it} \quad (12)$$

وفيما يلي توضيح لنتائج اختبار الفرض الثاني:

جدول رقم (٣)

نتائج التحليل الاحصائي للفرض الثاني

مستوى المعنوية	قيمة المعامل	المتغيرات المستقلة
0.000	+0.11966	قابلية القوائم المالية للمقارنة Acct-COMP
	85.66%	Adjusted R ²
	0.000	P-Value

وتدل النتائج السابقة على معنوية نموذج الانحدار (0.000) أي أقل من ٠.٠٥ مما يدل على معنوية نموذج الانحدار عند ٥% .
وبلغت قيمة R² المعدلة 85.66% مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج 85.66% ، وهو ما يشير إلي أن 85.66% من التغير في المتغير التابع (إدارة الأرباح الحقيقية) يمكن ارجاعها للمتغير المستقل (قابلية القوائم المالية للمقارنة).

وبتحليل معاملات الانحدار، تبين وجود تأثير ايجابي معنوي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية، بمقدار 0.11966 وذلك عند مستوى معنوية 0.000 ، مما يعنى أنه كلما زاد مستوى القابلية للمقارنة تزداد قيمة ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية. وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل بوجود تأثير ايجابي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (e.g., Zhang, 2018; Chen, 2016; Sohn, 2016)

ويظهر الملحق رقم (٥) نتائج اختبار الفرض الثاني. ويرى الباحث أن التأثير الايجابي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية يرجع إلى أنه يترتب على زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تحسن بيئة المعلومات وزيادة كمية وجودة المعلومات المتاحة للأطراف الخارجية ومستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة النسبية ومخاطر ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات، وفي ظل وجود علاقة تبادلية بين إدارة الأرباح من خلال المستحقات وممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، يتحول دافع إدارة الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية، إذ تتم هذه الممارسات من خلال السلطة المتاحة للإدارة لاتخاذ القرارات التشغيلية وفقا لما تتمتع به من مرونة في انجاز أعمالها، مما يترتب عليه زيادة مستوى إدارة الأرباح الحقيقية مع زيادة مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة.

١٢-٤-٤ نتائج اختبار الفرض الثالث H3 وفرعياته

استهدف هذا الفرض اختبار مدى اختلاف التأثير السلبي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات باختلاف خصائص بيئة المعلومات. وقد تم اختباره من خلال تقسيمه لفرضين فرعيين، ومن ثم قبول أو رفض H3 جزئيا أو كليا بناء علي نتائج اختبار فرعياته، وذلك من خلال نموذج الانحدار المتعدد، وفقا للمعادلة التالية:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 Acct - Comp_{it} + \beta_2 size_{it} + \beta_3 Size_{it} * Acct - Comp_{it} + \beta_4 INST + \beta_5 INST * Acct - Comp_{it} + \varepsilon_{it} \quad (13)$$

حيث يتمثل المتغير التابع في ممارسات ادارة الارياح من خلال المستحقات (AEM) .
ويظهر جدول رقم (٤) نتائج التحليل الاحصائي كما يلي:

جدول رقم (٤)

نتائج التحليل الاحصائي للفرض الثالث

المتغيرات	في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة قيمة المعامل	في ظل الأخذ في الاعتبار المتغيرات المعدلة قيمة المعامل	مستوي المعنوية
Acct-comp	-0.2092	-1.153	0.020
Size		0.497	0.065
Size*Acct-comp		0.0594	0.024
INST		1.76	0.221
INST*Acct-comp		1.588	0.002
Adjusted R ²	3.53%	8.67%	
P-Value	0.000	0.000	

وبتحليل النتائج كما يتضح من جدول رقم (٤) يتضح استمرار معنوية النموذج وزيادة القوة التفسيرية للنموذج Adjusted R² من (3.53%) الي (8.67%) ، وتحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي لحجم الشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة (Size*Acct-comp) تبين وجود تأثير ايجابي معنوي لهذا المتغير علي العلاقة مجال الفرض H1 بمقدار (0.0594) وذلك عند مستوي معنوية (0.024) . مما يعني انه مع زيادة حجم الشركة كأحد خصائص بيئة المعلومات الجيدة ، وفي ظل قوائم مالية قابلة للمقارنة سوف يزيد دافع ادارة الشركات نحو ممارسات ادارة الارياح من خلال المستحقات مقابل ممارسات ادارة الارياح الحقيقية، أي أن البيئة الجيدة للمعلومات تعوق أو تقيد التحول الي ممارسات ادارة الارياح

الحقيقية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة (Campbell and

Yeung,2017;Choi et al.,2017). وبناء عليه سيتم قبول الفرض H3a .

ومن ناحية أخرى يتضح من تحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي للملكية المؤسسية للشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة (INST*Acct-comp) تبين وجود تأثير ايجابي معنوي لهذا المتغير علي العلاقة مجال الفرض H2 بمقدار (1.588) وذلك عند مستوي معنوية (0.002) . مما يعني انه مع زيادة نسبة الملكية المؤسسية للشركة كأحد خصائص بيئة المعلومات الجيدة ، وفي ظل قوائم مالية قابلة للمقارنة سوف يزيد دافع ادارة الشركات نحو ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات مقابل ممارسات ادارة الارباح الحقيقية، أي أن البيئة الجيدة للمعلومات تعوق أو تقيد التحول الي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية. وبناء عليه سيتم قبول الفرض H3b . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة (Chen,2016; Kim et al.,2018). ويظهر الملحق رقم (٦) نتائج اختبار الفرض الثالث.

١٢-٤-٥ نتائج اختبار الفرض الرابع H4 وفرعياته

استهدف هذا الفرض اختبار مدي اختلاف التأثير الايجابي لقابلية القوائم المالية للمقارنة علي ممارسات ادارة الأرباح من الحقيقية باختلاف خصائص بيئة المعلومات. وقد تم اختباره من خلال تقسيمه لفرضين فرعيين، ومن ثم قبول أو رفض H4 جزئيا أو كلياً بناء علي نتائج اختبار فرعياته، وذلك من خلال نموذج الانحدار المتعدد، وفقا للمعادلة التالية:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 Acct - Comp_{it} + \beta_2 size_{it} + \beta_3 Size_{it} * Acct - Comp_{it} + \beta_4 INST + \beta_5 INST * Acct - Comp_{it} + \varepsilon_{it} \quad (13)$$

حيث يتمثل المتغير التابع في ممارسات ادارة الارباح الحقيقية (REM) . ويظهر جدول رقم (٥) نتائج التحليل الاحصائي كما يلي:

جدول رقم (٥)

نتائج التحليل الاحصائي للفرض الرابع

المتغيرات	في ظل تجاهل المتغيرات المعدلة قيمة المعامل	في ظل الأخذ في الاعتبار المتغيرات المعدلة قيمة المعامل	مستوي المعنوية
Acct-comp	0.11966	0.1049	0.000
Size		-0.0148	0.218
Size*Acct-comp		-0.00027	0.819
INST		-0.0817	0.203
INST*Acct-comp		-0.0806	0.000
Adjusted R ²	85.66%	88.03%	
P-Value	0.000	0.000	

ويتحليل النتائج كما يتضح من جدول رقم (٥) يتضح زيادة القوة التفسيرية للنموذج R^2 Adjusted

من (85.66%) الي (88.03%) ، ويتحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي لحجم الشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة (Size*Acct-comp) تبين وجود تأثير سلبي غير معنوي لهذا المتغير علي ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية بمقدار (-0.00027) وذلك عند مستوى معنوية (0.819) . مما يعني أنه مع زيادة حجم الشركة كأحد خصائص بيئة المعلومات الجيدة ، وفي ظل قوائم مالية قابلة للمقارنة سوف يقل دافع ادارة الشركات نحو ممارسات ادارة الارباح الحقيقية، أي أن البيئة الجيدة للمعلومات تعوق أو تقيد التحول الي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة (Chen,2016;Sohn,2016) . وبناء عليه سيتم رفض الفرض H4a .

ومن ناحية أخرى يتضح من تحليل معاملات الانحدار للأثر التفاعلي للملكية المؤسسية للشركة وقابلية القوائم المالية للمقارنة (INST*Acct-comp) تبين وجود تأثير سلبي معنوي لهذا المتغير علي ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية بمقدار (-0.0806) وذلك عند مستوى معنوية (0.000) . مما يعني انه مع زيادة نسبة الملكية المؤسسية للشركة كأحد خصائص بيئة المعلومات الجيدة ، وفي ظل قوائم مالية قابلة للمقارنة سوف يقل دافع ادارة الشركات

نحو ممارسات ادارة الارباح الحقيقية، أي أن البيئة الجيدة للمعلومات تعوق أو تقيد التحول الي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية. وبناء عليه سيتم قبول الفرض H4b . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه الدراسات السابقة (Chen,2016; Kim et al.,2018). ويظهر الملحق رقم (٧) نتائج اختبار الفرض الرابع. ويرى الباحث أنه في ظل بيئة معلومات جيدة ومع زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة يظهر الدور الحوكمي للقابلية للمقارنة في تقيد التحول من ممارسات ادارة الارباح بالمستحقات الي ممارسات ادارة الأرباح الحقيقية ، نظرا لان بيئة المعلومات تكون أكثر شفافية وزيادة في تماثل المعلومات بين الاطراف الخارجية والداخلية.

١٢-٥ التحليل الإضافي

لإضفاء المزيد من الوضوح والفهم علي العلاقات محل الدراسة بالتحليل الاساسي، تم اعادة اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة من خلال استخدام مجموعة من المتغيرات الرقابية^٢، وذلك استنادا الي الدراسات السابقة (e.g., Campbell and Yeung,2017; Choi et al.,2017; Chen,2016).

وذلك من خلال نموذج الانحدار المتعدد، وفقا للمعادلة التالية:

$$EM_{it} = \beta_0 + \beta_1 Acct - Comp_{it} + \beta_2 size_{it} + \beta_3 INST_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 LEV_{it} + \beta_6 OWN_{it} + \varepsilon_{it} \quad (14)$$

حيث:

EM : تمثل ادارة الارباح وتم قياسها بادارة الارباح من خلال المستحقات (AEM) كمتغير تابع، ثم ادارة الارباح الحقيقية (REM) مرة أخرى كمتغير تابع.
ROA: معدل العائد علي الاصول، وتقاس بالربح قبل العناصر الاستثنائية مقسوما علي اجمالي أصول الشركة، قياسا علي (Yeung, 2017).
LEV: الرفع المالي، تقاس بقسمة اجمالي الالتزامات علي اجمالي أصول الشركة، قياسا علي (Chen, 2016).

^٢ هي المتغيرات التي تؤثر علي ممارسات ادارة الأرباح بنوعها (المتغير التابع) في سياق العلاقة محل الدراسة (القابلية للمقارنة و ادارة الأرباح)

OWN: نسبة الملكية الادارية، وتقاس بنسبة الاسهم العادية المملوكة لادارة الشركة الي اجمالي عدد الاسهم العادية المتداولة ، قياسا علي (Sohn, 2016) .
ويظهر جدول رقم (٦) نتائج التحليل الاحصائي الاضافي كما يلي:

جدول رقم (٦)

نتائج التحليل الاحصائي الاضافي

المتغيرات	المتغير التابع ادارة الارباح بالمستحقات		المتغير التابع ادارة الارباح الحقيقية مستوي المعنوية	
	قيمة المعامل	مستوي المعنوية	قيمة المعامل	مستوي المعنوية
Acct-comp	-0.1986	0.007	0.12042	0.000
Size	0.457	0.105	-0.0135	0.316
INST	2.19	0.275	-0.0184	0.848
ROA	2.42	0.551		
LEV	-0.97	0.565	0.411	0.035
OWN	-7.95	0.031	-0.0740	0.361
			0.018	0.919
R^2	6.02%		85.90%	
Adjusted	0.005		0.000	
P-Value				

وبتحليل نتائج التحليل الاضافي كما يتضح من جدول رقم (٦) يتضح استمرار معنوية النموذج وزيادة القوة التفسيرية للنموذج R^2 Adjusted من (3.53%) الي (6.02%) في ظل الاخذ في الاعتبار مجموعة المتغيرات الرقابية وذلك في حالة ان المتغير التابع هو ادارة الارباح بالمستحقات، بينما يتضح زيادة القوة التفسيرية للنموذج R^2 Adjusted من (85.66%) الي (85.90%) في ظل الاخذ في الاعتبار مجموعة المتغيرات الرقابية ، وذلك في حالة ان المتغير التابع هو ادارة الارباح الحقيقية، وتحليل معاملات الانحدار اتضح وجود تأثير ايجابي غير معنوي لمتغير حجم الشركة كمتغير رقابي علي ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة (Kang,2017;Chen,2016). في حين هناك تأثير سلبي غير معنوي لمتغير حجم

الشركة علي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية اتساقا مع دراسة (Sohn,2016). كما اتضح وجود تأثير ايجابي غير معنوي لمتغير الملكية المؤسسية كمتغير رقابي علي ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة (Chen,2016). بالإضافة الي أن هناك تأثير سلبي غير معنوي لمتغير الملكية المؤسسية كمتغير رقابي علي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية اتساقا مع دراسة (Chen,2016). كما اتضح وجود تأثير ايجابي غير معنوي لمتغير الربحية علي ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة (Chen,2016). بالإضافة الي وجود تأثير ايجابي غير معنوي لمتغير ربحية الشركة علي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية اتساقا مع دراسة (Kang,2017). كما اتضح وجود تأثير سلبي غير معنوي لمتغير الرفع المالي للشركة علي ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات وكذلك تأثير سلبي غير معنوي علي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية اتساقا مع دراسة (Kang,2017). كما اتضح وجود تأثير سلبي معنوي لمتغير الملكية الادارية علي ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات، وهذا يتفق مع ما توصلت اليه بعض الدراسات السابقة (Kang,2017;Chen,2016). في حين هناك تأثير ايجابي غير معنوي لمتغير الملكية الادارية علي ممارسات ادارة الارباح الحقيقية اتساقا مع دراسة (Chen,2016). وتظهر نتائج التحليل الاضافي في الملحق رقم(٨).

١٢-٦ تحليل الحساسية

لتقييم مدي قوة واتساق النتائج التي تم التوصل اليها في التحليل الأساسي، تم الاعتماد علي اجراء تحليل الحساسية من خلال استخدام العينات الفرعية (Subsamples) للتعرف علي الأثر الكامن وراء اختلاف الخصائص المميزة لهذه العينات الفرعية علي ممارسات ادارة الارباح، وذلك اتساقا علي (Kang,2017; Stallings,2017; Sohn,2016) واعداد التحليل الأساسي علي شركات العينة الفرعية. اعتمدت الدراسة الحالية علي اختيار العينة الفرعية علي دراسة كل من (Gunny,2010; Sohn,2016) حيث تم اختيار عينتين فرعيتين هما الشركات ذات الارباح المنخفضة، والشركات ذات التغير المنخفض في الربحية ، وتم تحديد كل عينة فرعية علي النحو التالي:

(١) المجموعة الفرعية الأولي (Small profit (S-profit

تم تطبيق القاعدة التالية لاختيار شركات العينة الفرعية الاولي (S-profit) :

$$0 < \text{net income}/\text{total assets} \leq 0.05$$

وبتطبيق هذه القاعدة علي عينة الدراسة، بلغ عدد المشاهدات التي ينطبق عليها الشرط السابق (٩٤) مشاهدة.

(٢) المجموعة الفرعية الثانية (S-Increase) Small earning increases

تم تطبيق القاعدة التالية لاختيار شركات العينة الفرعية الثانية (S-Increase) :

$$0 < \text{annual change in net income}/\text{total assets} \leq 0.05$$

وبتطبيق هذه القاعدة علي عينة الدراسة، بلغ عدد المشاهدات التي ينطبق عليها الشرط السابق (٦٥) مشاهدة.

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة في ظل اجراء تحليل الحساسية ومقارنتها بنتائج العلاقات في ظل التحليل الاساسي علي النحو التالي:

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل الحساسية

Small earnings increase العينة الفرعية الثانية Dep.= AEM Dep.= REM		Small Profit العينة الفرعية الأولى Dep.= AEM Dep.= REM		المتغيرات
-0.2097	0.11901	-0.1510	0.11531	Acct-comp
6.11%	87.40%	2.81%	95.23%	Adjusted R ²
0.026	0.000	0.047	0.000	P-Value
65	65	94	94	No. of obs.

يتضح من الجدول السابق رقم (٧) انه بالنسبة للعينة الفرعية الأولى وهي الشركات ذات الربحية المنخفضة ، وبتحليل معامل الانحدار لمتغير القابلية للمقارنة يتضح وجود تأثير سلبي معنوي مع ممارسات ادارة الارباح بالمستحقات، ووجود تأثير ايجابي معنوي مع ممارسات ادارة الارباح الحقيقية. وتتفق هذه النتائج مع التحليل الاساسي للدراسة. وبالمثل بالنسبة للعينة الفرعية الثانية وهي الشركات ذات التغير المنخفض في الربحية، اتضح من تحليل معاملات الانحدار لمتغير القابلية للمقارنة يتضح وجود تأثير سلبي معنوي

مع ممارسات ادارة الارباح من خلال المستحقات، ووجود تأثير ايجابي معنوي مع ممارسات ادارة الارباح الحقيقية. وتتفق هذه النتائج مع التحليل الاساسي للدراسة. وتشير نتائج تحليل الحساسية الي اتفاقها مع نتائج التحليل الاساسي، مما يعني أن نتائج التحليل الاساسي قوية robust لتعريف وفهم ممارسات ادارة الارباح، وبالتالي انخفاض أخطاء القياس. ويظهر ملحق رقم (٩) نتائج تحليل الحساسية.

١٣ - نتائج البحث وتوصياته

استهدف البحث دراسة أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على أحد أسواق رأس المال الناشئة وهو سوق رأس المال المصري. ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي على النحو التالي:

- لا يوجد اتفاق حول مفهوم القابلية للمقارنة، إذ يطلق عليها البعض القابلية للمقارنة المحاسبية، والبعض يطلق عليها قابلية القوائم المالية للمقارنة، إلا أنه بصفة عامة تعتبر القابلية للمقارنة احدى الخصائص النوعية للمعلومات، والتي تعزز من جودة ومنفعة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، بما يمكنهم من التمييز بين أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر، والتعرف على الاختلافات بين الشركات.
- هناك بعدين للقابلية للمقارنة يجب تحققهما في وقت واحد، وهما أن الأشياء المتشابهة يجب أن تبدو متشابهة، بينما الأشياء المختلفة يجب أن تبدو مختلفة.
- القابلية للمقارنة هي السبب الرئيسي والمحرك لتطوير معايير المحاسبة الدولية، إذ تقيد المعايير المحاسبية من الخيارات المحاسبية المتاحة للمديرين، وتقلل من التباين في قواعد العمل في نفس الصناعة، مما يزيد من مستوى القابلية للمقارنة بين الشركات المماثلة اقتصادياً.
- يمكن التمييز بين القابلية للمقارنة الحقيقية والقابلية للمقارنة الظاهرية (السطحية)، استناداً إلى الاختيارات المحاسبية البديلة الموجودة في معايير المحاسبة الدولية، فإذا كانت تلك الاختيارات تركز على الجوهر الاقتصادي للأحداث الاقتصادية عندئذ تتحقق القابلية للمقارنة الحقيقية، إما إذا كان تركيز وضع المعايير المحاسبية هو توفير أساليب قابلة للمقارنة دون النظر إلى السياق الاقتصادي الأوسع الذي يتم من خلاله تطبيق هذه الأساليب ، عندئذ تتحقق القابلية للمقارنة الظاهرية.

- يختلف مفهوم القابلية للمقارنة عن مفهوم الاتساق Consistency ، ومفهوم التوحيد Uniformity ، ومفهوم التجانس Harmonization ، إذ يشير مفهوم الاتساق إلى استخدام نفس الطرق والأساليب المحاسبية لنفس عناصر القوائم المالية سواء من فترة لأخرى لنفس الوحدة الاقتصادية أو لنفس الفترة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم تمثل القابلية للمقارنة الهدف (النتيجة)، أما الاتساق يمثل الوسيلة التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، أما التجانس فهو وسيلة لتوفير خاصية قابلية القوائم المالية للمقارنة، من خلال وضع المعايير الدولية التي تهدف إلى زيادة الاتساق بين الممارسات المحاسبية.
- زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة لها مدلولها الايجابي سواء بالنسبة للمستثمرين، والشركات ذاتها، والمشاركين في سوق الديون، والمحليلين الماليين، بالإضافة إلى المتضمنات للمراجعة الخارجية، وبيئة المعلومات ، وأخيراً متضمنات القابلية للمقارنة للتكامل الاقتصادي بين الدول.
- يمكن التمييز بين مدخلين لقياس قابلية القوائم المالية للمقارنة، وهما مقياس تستند على المدخلات، ومقياس تعتمد على المخرجات.
- تعتمد مقاييس القابلية للمقارنة المستندة على المدخلات على تحديد مدى التجانس في الطرق المحاسبية المستخدمة لإعداد التقارير المالية، وذلك من خلال اعطاء أوزان نسبية للفروق المتعلقة باختيار البدائل المحاسبية، وذلك من خلال مؤشرات . وتتميز هذه المقاييس أو المؤشرات بسهولة حسابها، وامكانية قياس القابلية للمقارنة على المستوى الدولي والمستوى المحلي، إلا أنها تواجه بعض الصعوبات والمشاكل عند تحديد الاختيارات المحاسبية التي يجب أن يستخدمها المؤشر، وصعوبة أو مشاكل وضع أوزان نسبية للاختيارات، ومشاكل عدم توافر بيانات عن السياسات المحاسبية المستخدمة.
- تعتمد مقاييس القابلية للمقارنة المستندة على المخرجات على النماذج الاحصائية، إذ تعتمد على مخرجات النظام المحاسبي ونتائج عمليات إعداد التقارير المالية، والارتباط بين عائد السهم ومقاييس تقييم الاحداث الاقتصادية . إذ ينظر للنظام المحاسبي باعتباره الآلية التي من خلالها يتم ترجمة الاحداث الاقتصادية للوصول إلى القوائم المالية. وتتسم هذه المقاييس بعدة مزايا منها أنها مقاييس ديناميكية تتميز بالمرونة ، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى القوائم المالية للشركات، إلا أنه في المقابل يتمثل العيب الرئيسي لهذه المقاييس

فى الاعتماد على الأرباح المقدرة وليست الفعلية. إلا أن هذه المقاييس تلقى القبول العام من قبل الباحثين وشيوع استخدامها فى الدراسات التجريبية المعاصرة.

- يمكن التمييز بين أسلوبين لممارسات إدارة الأرباح، هما ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات، وممارسات إدارة الأرباح الحقيقية. إذ تتم ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات باتخاذ القرارات التي تستهدف التأثير الدفترى على المعلومات المحاسبية، فى محاولة لإخفاء الأداء الاقتصادي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، ولا تؤثر تلك الممارسات على التدفقات النقدية للمنشأة. بينما تتم ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال اتخاذ قرارات تستهدف التأثير الحقيقي على المعلومات المحاسبية، بالتأثير على توقيت حدوث بعض الأنشطة سواء أكانت متعلقة بالعمليات أو بالاستثمار أو معاملات التمويل، ويكون لها تأثير على التدفقات النقدية للمنشأة. وتعد ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من الصعب اكتشافها، كما أنها أكثر خطورة على الشركات لأنها تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية، مما يؤثر سلباً على الأداء المستقبلي للمنشأة وقيمتها.

- استناداً للإطار النظري للبحث، ومن خلال تحليل العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح تم اشتقاق فرضين للدراسة، يتناول **الفرض الأول** وجود تأثير سلبى لقابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات. ويتناول **الفرض الثاني** وجود تأثير إيجابى لقابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية. ولاختبار هذين الفرضين للبحث تم وضع نموذجين أساسيين للدراسة، يقيس النموذج الأول أثر القابلية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات، بينما يقيس النموذج الثاني أثر القابلية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية.

- تم ادخال بعض المتغيرات المعدلة للعلاقات الرئيسية محل الدراسة، والتي من المحتمل أن تؤثر على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح وتتمثل فى خصائص بيئة المعلومات (حجم الشركة والملكية المؤسسية). وبناء عليه تم اشتقاق الفرض الثالث والرابع. يتناول **الفرض الثالث** اختلاف التأثير السلبى لقابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات باختلاف خصائص بيئة المعلومات. بينما يتناول **الفرض الرابع** اختلاف التأثير الإيجابى لقابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية باختلاف خصائص بيئة المعلومات.

- وقد أيدت نتائج الدراسة الاحصائية قبول كل من الفرض الأول والفرض الثاني للدراسة. بمعنى وجود علاقة سلبية معنوية بين مستوى القابلية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات. بالإضافة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين مستوى القابلية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح الحقيقية.
- كما أيدت نتائج الدراسة الاحصائية قبول كل من الفرض الثالث والفرض الرابع للدراسة. بمعنى انه في ظل بيئة معلومات جيدة ومع زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة يظهر الدور الحوكمي لقابلية القوائم المالية للمقارنة في تقييد التحول من ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات إلى ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية.
- ولاضفاء المزيد من الوضوح والفهم علي العلاقات محل الدراسة بالتحليل الاساسي، تم اجراء تحليل اضافي من خلال اعادة اختبار العلاقات الرئيسية محل الدراسة باستخدام مجموعة من المتغيرات الرقابية. واتضح زيادة القوة التفسيرية للنموذج في ظل الأخذ في الاعتبار مجموعة المتغيرات الرقابية.
- ولتقييم مدي قوة واتساق النتائج التي تم التوصل اليها في التحليل الأساسي، تم الاعتماد علي اجراء تحليل الحساسية من خلال استخدام العينات الفرعية، حيث تم اختيار عينتين فرعيتين هما الشركات ذات الارباح المنخفضة، والشركات ذات التغير المنخفض في الربحية ، وتشير نتائج تحليل الحساسية الي اتفاقها مع نتائج التحليل الاساسي، مما يعني أن نتائج التحليل الاساسي قوية robust لتعريف وفهم ممارسات ادارة الارباح، وبالتالي انخفاض أخطاء القياس.

واستناداً إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات التالية:

- بالنسبة لجهات الإشراف والرقابة على سوق الأوراق المالية، ضرورة تحديد قواعد ملزمة لإدارة الشركات تحول دون قيام الادارة باتخاذ قرارات قد تؤثر سلباً على الأطراف المعنية بالوحدة الاقتصادية .
- ضرورة قيام الشركات بالاهتمام بوضع نظام متكامل للحوكمة، يساعد على توزيع القوة داخل الشركات، وبما ينعكس على الحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وتخفيض التعارض بين الأطراف الداخلية والخارجية.

- بالنسبة للمستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف أصحاب المصالح، ضرورة الأخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية متضمنات العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى الاهتمام بجودة القوائم المالية، مع الأخذ في الاعتبار أن رقم الربح المحاسبي لا يكفي وحده للحكم على الاداء الاقتصادي للشركات.
- بالنسبة للجهات المهنية والتنظيمية المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم والتقارير المالية، يجب عند وضع المعايير المحاسبية مراعاة أن يتم وضع الاختيارات المحاسبية البديلة الموجودة في المعايير المحاسبية بحيث تركز على الجوهر الاقتصادي للأحداث الاقتصادية، حتى تتحقق القابلية للمقارنة الحقيقية.
- اهتمام البحوث المحاسبية في مصر وكذا المؤتمرات العلمية لأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية بموضوع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مفهومها، ومحدداتها، ومردودها علي أصحاب المصالح.

وأخيراً تقترح هذه الدراسة مجالات لبحوث مستقبلية في مجال تحديد العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال تضمين نموذج الدراسة متغيرات أخرى بخلاف القابلية للمقارنة منها على سبيل المثال جودة المراجعة، جودة القوائم المالية، ومتغيرات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى هيكل الملكية. بالإضافة إلى إمكانية دراسة العلاقة بين القابلية للمقارنة وممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال وضع مقاييس أخرى لممارسات إدارة الأرباح الحقيقية بخلاف ما تم استخدامه في الدراسة الحالية.

المراجع

- Almahrog, Y., Aribi, Z., and Arun, T. 2018. Earnings management and corporate social responsibility: UK evidence. **Journal of Financial Reporting and Accounting** 16 (2): 311-332.
- Andre, P., D. Dionysiou, I. Tsalavoutas, and D. Yang. 2012. Comparability: A Literature Review. Working paper. Available at: <https://goo.gl/dT9Gbc>.
- Archer, S., Delvaille, P., and McLeay, S.1995. The measurement of Harmonization and the Comparability of Financial Statement Items. **Accounting and Business Research** 25(98):67 – 80.
- Ashbaugh, H., Lafond, R., Mayhew, B., 2003. Do Nonaudit services compromise auditor independence? Further evidence. **The Accounting Review**.(78): 611- 640.
- Barth, M. E. 2013. Global Comparability in Financial Reporting: What, Why, how, and when? **China Journal of Accounting Studies** 1(1): 2- 12.
- Barth, M, E., W. R, Landsman, M. H. Lang, and C. Williams, 2012. Are IFRS. Based and US GAAP-Based Accounting Amounts Comparable? **Journal of Accounting and Economics** 54(1):68-93.
- Barth, M. E., W. R. Landsman, M. H. Lang, and C. Williams, 2013. Effects on Comparability and Capital Market Benefits of Voluntary Adoption of IFRS by US Firms: Insights from Voluntary Adoption of IFRS by Non- US Firms Working Paper. Available at: <http://ssrn.com/abstract=2196247>.
- Caban- Garcia, M. T., and H. He. 2013. Comparability of Earnings in Scandinavian Countries: The Impact of Mandatory IFRS Adoption and Stock Exchange Consolidations. **Journal of International Accounting Research** 12(1): 55-76.
- Campbell, J., and Yeung, P.2017. Earnings Comparability, Accounting Similarities, and Stock return: Evidence from peer

firms` earnings restatements. Available at SSRN:
<http://ssrn.com/abstract=1966715>.

- Cascino, S., and Gassen, J. 2015. What drives the comparability effect of mandatory IFRS adoption. **Review of Accounting Studies** (20): 242-282.
- Catuogno, S., and Allini, A. 2011. Multiple evaluation options and Comparability: Equity investments in Italy and Spain. **Accounting and Management Information system** 10(2): 249-274.
- Chen, T., C. L., Chin, S. Wang, and C. Yao. 2015. The Effects of Financial Reporting on Bank Loan Contracting in Global Markets: Evidence from Mandatory IFRS Adoption. **Journal of International Accounting Research** 14(2): 45-81.
- Chen, C., D. W. Collins, T. Kravet, and R.D. Mergenthaler. 2016. Financial Statement Comparability and the efficiency of Acquisition decisions. **Contemporary Accounting Research**: 1-55.
- Chen, A. 2016. Does Comparability restrict opportunistic accounting?. Available at fsu: <http://fsu.digital.fivc.org/>
- Chircop, J., D. W. Collins, and L. H. Hass. 2016. Accounting Comparability and Corporate Innovative Efficiency. Working paper. Available at: <http://ssrn.com/abstract=2810448>.
- Choi, J., Choi, S., Myers, L., and Ziebart, D. 2018. Financial Statement Comparability and the informativeness of Stock prices about future earnings. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2337571>.
- Cohen, D., and Zarowin, P. 2010. Accrual- based and real earnings management activities around seasoned equity offerings. **Journal of Accounting and Economics** 50(1): 2-19.

- Cohen, D., Dey, A., and Lys. T. 2008. Real and accrual- based earning management in the pre- and post- Sarbanes Oxley periods. **The Accounting Review** 83(3): 757- 787.
- Cole, V., Branson, J., and Breesch, D. 2011. Determinants influencing the De facto comparability of European IFRS Financial Statements. Available at: <http://ssrn.com/abstract=1967001>.
- Daske, H., Hail, L., and Verdi, R. 2008. Mandatory IFRS reporting around the world: Early evidence on the economic consequences. **Journal of Accounting Research** (46): 1085 – 1142.
- De Franco, G., S. P. Kothari, and R.S. Verdi. 2011. The Benefits of Financial Statement comparability. **Journal of Accounting Research** 49(4): 895- 931.
- Defond, M., X. Hu, M. Hung, and S. Li. 2011. The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Foreign Mutual Fund Ownership: The Role of Comparability. **Journal of Accounting and Economics** 51(3): 240- 258.
- Duarte, J., Han, X., and young, L. 2008. Information dissemination and the effect of Regulation FD on the cost of capital. **Journal of Financial Economics** 87(1): 24-44.
- Edmonds, M., Smith, D., and stallings, M. 2018. Financial statement Comparability and Segment disclosure. **Research in Accounting Regulation** (20): 1-9.
- Fang, V., M. G. Maffett, and B. Zhang. 2015. Foreign Institutional Ownership and the Global Convergence of Financial Reporting practices. **Journal of Accounting Research** 53(3): 593-631.
- Fang, V., Iselin, M., and Zhang, G. 2017. Consistency as a path to Comparability: Benefits and Costs. available at: https://accounting.wharton.upenn.edu/wp-content/uploads/2017/05/SAC17_Vivian_Fang.pdf
- Fang, X., Li, Y., Xin, B. and Zhang W. 2016. Financial Statement Comparability and Debt Contracting: Evidence from the Syndicated Loan Market .**Accounting Horizons** 30(2): 277 – 303.

- Fields, T., Ly, T., and Vincent, L. 2001. Empirical research on accounting choice. **Journal of Accounting and Economics** (31):255 – 307.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). 2008. **Qualitative Characteristics of Accounting Information** (Concepts Statement No. 2 Edition). Norwalk, CT: FASB.
- Financial Accounting Standards Board (FASB), 2010, **Conceptual Framework for Financial Reporting** (Concepts Statement No. 8 Edition). Norwalk, CT: FASB.
- Francis, J. 2001. Discussion of empirical research on accounting choice. **Journal of Accounting and Economics** (31): 309 – 319.
- Francis, J., Pinnuck, M. and Watanabe. O. 2014. Auditor Style and financial Statement Comparability. **The Accounting Review** 89(2): 605 – 633.
- Frankel, R., Johnson, M. and Nelson, K., 2002. The relation between auditor fees for non-audit services and earnings quality. **The Accounting Review**.(77): 77 – 104.
- Gross, C., and Perotti, p. 2017. Output- based measurement of accounting comparability: A survey of empirical proxies. **Journal of Accounting Literature** (39): 1- 22.
- Gunny, K. 2010. The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks. **Contemporary Accounting Research** 27(3):855 – 888.
- Habib, A., Hassan, M., and Hadi, A. 2018. Financial Statement Comparability and Idiosyncratic return Volatility. **International Review of Finance**: 1-31.

- Haw, I., Hu, B., Hwang, L., Wu, W. 2004. Ultimate ownership, income management, and Legal and extra- legal institutions. **Journal of Accounting Research**(42): 423 – 462.
- Healy, P., and Wahlen, J., 1999. A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. **Accounting Horizons** 13(4): 365 – 384.
- International Accounting Standards Boards (IASB). 2009. **Framework for the preparation and presentation of Financial Statements**. London, U.K.: IFRS Foundation.
- _____ .2010. **The conceptual Framework for Financial Reporting**. London, U.K.: IFRS Foundation.
- Imhof, M., Seavey, S. and Smith, D.2017. Comparability and Cost of equity capital. *Accounting Horizons* 31(2): 125 – 138.
- Jayaraman, S., and Verdi, R. 2014, Are Reporting Incentives and Accounting Standards substitutes or Complements in Achieving Accounting Comparability? Working paper. Available at: <http://ssrn.com/abstract=2428263>.
- Jones, J. 1991. Earnings management during import relief investigations. **Journal of Accounting Research** 29(2): 193 – 228.
- Junita, S., Islam, M., and Ibrahim, S. 2011. Earning quality in public listed companies: A Study on Malaysia exchange for securities dealing and automated quotation. **International Journal of Economics and Finance** 3(2): 233 – 244.
- Kang, T., 2017. Does Financial Statement Comparability trigger or deter earnings management contagion? State University of New York at Buffalo, ProQuest Dissertations Publishing, 2017. 10284556. Available at : <https://search.proquest.com/docview/1925961356/F508345033B74240PQ/1?accountid=40625>

- Kang, M., J. W. Kim, H. Lee, and M. Lee. 2015. Financial Statement Comparability and Audit Efficiency: Evidence from South Korea. **Applied Economics** 47(4): 358 – 373.
- Khanh, H., and Khvong, N. 2018. Audit quality, firm characteristics and real earnings management: The case of listed Vietnamese Firms. **International Journal of Economics and Financial Issues** 8(4): 243 – 249.
- Kim, J., L. Li, L. Y. Lu, and Y. Yu. 2016. Financial Statement Comparability and Expected Crash Risk. **Journal of Accounting and Economics** 61(2-3): 294 – 312.
- Kim, R., Kim, S., and Musa, P. 2018. When does comparability better enhance relevance? Policy implications from empirical evidence. **Journal of Accounting and public policy**: 1-22.
- Kim, S., P. Kraft, and S. G. Ryan. 2013. Financial Statement Comparability and Credit Risk. **Review of Accounting Studies** 18(3): 783 – 823.
- Kroechert, S. 2015. Accounting Comparability in Institutional investors' portfolios. Working paper. Available at: <http://goo.gl/npiyix>.
- Lambert, R., Leuz, C., and Verrecchia, R. 2012. Information asymmetry, information precision, and the cost of capital. **Review of Finance** 16(1): 1-29.
- Lee, M., M. Kang, H. Lee, and J. C. Park. 2016. Related- party Transactions and Financial Statement Comparability: Evidence from South Korea. **Asia-pacific Journal of Accounting and Economics** 23(2): 224 – 252.
- Lo, K., Ramos, F., and Rogo. R. 2017. Earnings management and annual report readability. **Journal of Accounting and Economics** (63): 1-25.

- Mangala, D., and Isha, A. 2017. A brief mapping of earnings management's drivers and restraints. **Journal of Commerce and Accounting Research** 6(3): 19- 28.
- McLeay, S, Neal, D., and Tollington, T. 1999. International Standardization and Harmonization: a new measurement technique. **Journal of International Financial Management and Accounting** 10(1): 42 – 70.
- Moore, D. S., Notz, W. I, and Flinger, M. A. 2013. The basic practice of statistics (6th ed.). New York, NY: W. H. Freeman and Company. Available at: https://www.westga.edu/academics/research/vrc/assets/docs/tests_of_significance_notes.pdf
- Neel, M. 2017. Accounting Comparability and Economic outcomes of Mandatory IFRS Adoption. **Contemporary Accounting Research**. 34 (1) 658–690.
- Ogneva, M., Subreamanyam, K., and Raghunandan, K. 2007. Internal Control Weakness and Cast of equity: Evidence from SOX section 404 disclosure. **The Accounting Review** 82(5): 1255 – 1297.
- Roberts, C., B., P. Weetman, and P. Gordon. 2005. International Financial Reporting: A Comparative Approach (Third Edition). Essex.: pearson Education Limited.
- Roychowdhury, S. 2006. Earnings management through real activities manipulation. **Journal of Accounting and Economics** 42(3): 333 – 370.
- Sellami, M. 2016. The interaction between real and accrual- based earnings management: analysis based on the mandatory IFRS adoption. **International Journal of Accounting and Economics Studies** 4(1): 24 – 31.

- Sohn, B.C. 2016. The effect of accounting Comparability on the Accrual- based and real earnings management. **Journal of Accounting and public policy** 35(5): 513 – 539.
- Souza, F., and Lemes, S. 2016. Comparability of accounting Choices in subsequent measurement of fixed assets, intangible assets, and investment property in South American companies. **Revista Contabilidade and Financas** 27(71): 169 – 184.
- Stallings, M. 2017. Financial Statement Comparability and investor responsiveness to earnings news. **Journal of Accounting and Finance** 17(4): 73-97
- Stickney, C., and Weil, L. 2006. Financial Accounting: An Introduction to Concepts, Methods and uses. 11th edition. Mason, OH: Thomson/ South- Western.
- Taplin, H. 2004. A unified approach to the measurement of International Accounting Harmony. *Accounting and Business Research* 34(1): 57 – 73.
- _____.2010. Statistical inference using the T index to quantify the level of comparability between accounts. **Accounting and Business Research** 40 (1): 75-103.
- _____.2017. Measuring the Comparability of Company Accounts Conditionally: A Research Note. **ABACUS** 53(4):527-539.
- Tay, J. and Parker, R. 1990. Measuring International Harmonization and Standardization. **ABACUS** 26(1):71-88.
- Van der Tas, L. G. 1988. Measuring Harmonization of Financial Reporting practice .**Accounting and Business Research** 18(70): 157 – 169.
- _____. 1992. Measuring International Harmonization and Standardization: A Comment. **ABACUS** 28(2): 211 – 215.

- Ward, C., and Lowe, S. 2017. Cultural impact of international financial reporting. Standards on the comparability of financial statements. **International Journal of Business, Accounting, and Finance** 11(1): 46 – 52.
- Wu, I. S., and I. Zhang. 2011. Accounting Integration and Comparability Evidence from Relative performance Evaluation Around IFRS Adoption Working paper. Available at: <http://ssrn.com/abstract=1650782>.
- Yasar, A. 2013. Big four auditor's audit quality and earnings management: Evidence from Turkish Stock market. **International Journal of Business and Social Science** 4(17): 153 – 163.
- Yip, R. W. Y., and D. Young. 2012. Does Mandatory IFRS Adoption Improve Information Comparability? **The Accounting Review** 87(5): 1767 – 1789.
- Zang, A. 2012. Evidence on the trade- off between real activities manipulation and accrual – based earnings management. **The Accounting Review** 87(2): 675 – 703.
- Zeff, S. A. 2007. Some Obstacles to Global Financial Reporting Comparability and Convergence at a high Level of Quality. **The British Accounting Review** 39(4): 290 – 302.
- Zhang, J. 2018. Accounting Comparability, audit effort, and Audit outcomes. **Contemporary Accounting Research** 33(1): 245 – 276.
- Zhang, Y., and J. Andrew. 2010. Land in China: Re-considering Comparability in Financial Reporting. **Australasian Accounting Business and Finance Journal** 4(1): 53 – 75.

ملحق رقم (١)

بيان بأسماء الشركات التي تمثل مفردات عينة الدراسة

٣٦- مصر للاسمنت- قنا	١- الشرقية ايسترن
٣٧- ابو قير للاسمدة والصناعات الكيماوية	٢- العامة لمنتجات الخزف
٣٨- الصناعات الكيماوية المصرية-كيما	٣- العربية لحلج الاقطان
٣٩- المالية والصناعية المصرية	٤- العربية و بولفارا للغزل والنسيج
٤٠- سعاد مصر- ايجيفرت	٥- النساجون الشرقيون للسجاد
٤١- سيدي كرير للبتر وكيماويات	٦- النصر للملابس والمنسوجات كابو
٤٢- كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	٧- جولدن تكس للاصواف
٤٣- مصر لانتاج الاسمدة-موبكو	٨- دايس للملابس الجاهزة
٤٤- مصر لصناعة الكيماويات	٩- ابن سينا فارما
٤٥- الاسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية	١٠- العربية للدوية والصناعات الكيماوية
٤٦- الاسماعيلية مصر للدواجن	١١- القاهرة للدوية والصناعات الكيماوية
٤٧- الزيوت المستخلصة	١٢- المصرية الدولية للصناعات الدوائية-ايبىكو
٤٨- العربية لمنتجات الالبان	١٣- النيل للدوية والصناعات الكيماوية
٤٩- القاهرة للدواجن	١٤- سبا الدولية للدوية والصناعات الكيماوية
٥٠- المنصورة للدواجن	١٥- شركة مستشفى كليوباترا
٥١- النشا والجلوكوز	١٦- مستشفى النزهة الدولي
٥٢- ايديتا	١٧- ممفيس للدوية والصناعات الكيماوية
٥٣- الدلتا للسكر	١٨- الصعيد العامة للمقاولات والاستثمار العقاري
٥٤- جهينة	١٩- اسمنت بورتلاند طرة مصر
٥٥- مطاحن شرق الدلتا	٢٠- اسمنت سيناء
٥٦- مطاحن شمال القاهرة	٢١- الاسكندرية لاسمنت بورتلاند
٥٧- مطاحن مصر الوسطي	٢٢- البويات والصناعات الكيماوية-باكين
٥٨- مطاحن ومخابز الاسكندرية	٢٣- الجيزة العامة للمقاولات والاستثمار العقاري
٥٩- مصر للزيوت والصابون	٢٤- الحديثة للمواد العازلة-مودرن بيتومود
٦٠- مطاحن ومخابز جنوب القاهرة والجيزة	٢٥- السويس للاسمنت
٦١- مطاحن مصر العليا	٢٦- العربية للاسمنت
٦٢- مطاحن وسط وغرب الدلتا	٢٧- العربية للخزف- سيراميك ريماس
٦٣- الشمس للاسكان والتعمير	٢٨- العربية للمحابس
٦٤- بالم هيلز للتعمير	٢٩- العز لصناعة البورسلين-الجوهرة
٦٥- زهراء المعادي للاستثمار والتعمير	٣٠- المصرية لتطوير صناعة البناء
٦٦- مجموعة بورتو القابضة- بورتو جروب	٣١- جنوب الوادي للاسمنت
٦٧- مجموعة طلعت مصطفى القابضة	٣٢- دلتا للانشاء والتعمير
٦٨- مدينة نصر للاسكان والتعمير	٣٣- روبكس العالمية لتصنيع البلاستيك والاكريلك
٦٩- مصر الجديدة للاسكان والتعمير	٣٤- ليسيكو مصر
٧٠- مينا للاستثمار السياحي والعقاري	٣٥- مصر بني سويف للاسمنت

الملحق رقم (٢)

الاحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics: AEM, REM, ACCT COMP, SIZE, INST, ROA, LEV, OWN

Variable	N	N*	Mean	SE Mean	StDev	Minimum	Q1	Median
Q3 Maximum								
AEM	210	0	6.134	0.392	5.680	0.000	1.000	4.560
9.128	30.049							
REM	210	0	0.2738	0.0484	0.7013	0.0017	0.0359	0.1036
0.2138	7.0479							
ACCT COMP	210	0	1.074	0.374	5.427	0.000	0.041	0.092
0.199	53.586							
SIZE	210	0	20.801	0.101	1.459	17.681	19.875	20.643
21.844	25.290							
INST	210	0	0.5855	0.0195	0.2827	0.0000	0.4100	0.6395
0.8000	1.0000							
ROA	210	0	0.05949	0.00692	0.10030	-0.70370	0.01475	0.04438
0.11024	0.34141							
LEV	210	0	0.5005	0.0175	0.2539	-0.1918	0.3176	0.5075
0.6675	1.2863							
OWN	210	0	0.0716	0.0104	0.1510	0.0000	0.0000	0.0001
0.0500	0.7150							

الملحق رقم (٣)

معاملات الارتباط

Correlation: ACCT COMP, REM, AEM

	ACCT COMP	REM
REM	0.926 0.000	
AEM	-0.200 0.004	-0.234 0.001

Cell Contents: Pearson correlation
P-Value

Spearman Rho: ACCT COMP, REM, AEM

	ACCT COMP	REM
REM	0.326 0.000	
AEM	-0.782 0.000	-0.219 0.001

Cell Contents: Spearman rho
P-Value

الملحق رقم (٤)
نتائج التحليل الاحصائي للفرض الاول

Regression Analysis: AEM versus ACCT COMP

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	269.3	269.33	8.65	0.004
ACCT COMP	1	269.3	269.33	8.65	0.004
Error	208	6473.7	31.12		
Total	209	6743.0			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
5.57883	3.99%	3.53%	2.05%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	6.358	0.392	16.20	0.000	
ACCT COMP	-0.2092	0.0711	-2.94	0.004	1.00

Regression Equation

$$AEM = 6.358 - 0.2092 ACCT COMP$$

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	AEM	Fit	Resid	Std Resid	
25	0.00	-2.99	2.99	0.65	X
26	0.00	-0.61	0.61	0.12	X
27	0.00	-4.85	4.85	1.18	X
52	20.45	6.35	14.10	2.53	R
53	18.05	6.35	11.69	2.10	R
54	18.05	6.35	11.70	2.10	R
81	30.05	6.36	23.69	4.26	R
91	25.00	6.36	18.65	3.35	R
97	17.78	6.35	11.44	2.06	R
98	17.65	6.35	11.30	2.03	R
104	21.44	6.36	15.09	2.71	R
106	21.07	6.36	14.71	2.64	R
117	21.05	6.36	14.69	2.64	R
141	22.04	6.36	15.68	2.82	R
202	18.21	6.36	11.85	2.13	R
203	18.12	6.36	11.76	2.11	R

204 20.07 6.36 13.71 2.46 R
208 20.07 6.36 13.71 2.46 R

R Large residual
X Unusual X

الملحق رقم (٥)
نتائج التحليل الاحصائي للفرض الثاني

Regression Analysis: REM versus ACCT COMP

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	88.13	88.1286	1249.68	0.000
ACCT COMP	1	88.13	88.1286	1249.68	0.000
Error	208	14.67	0.0705		
Total	209	102.80			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.265558	85.73%	85.66%	84.27%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.1453	0.0187	7.78	0.000	
ACCT COMP	0.11966	0.00338	35.35	0.000	1.00

Regression Equation

REM = 0.1453 + 0.11966 ACCT COMP

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	REM	Fit	Resid	Std Resid		
25	5.0479	5.4944	-0.4465	-2.03	R	X
26	3.0479	4.1302	-1.0823	-4.48	R	X
27	7.0479	6.5575	0.4904	2.50	R	X
35	2.1132	0.4129	1.7004	6.42	R	
46	2.4747	1.3909	1.0838	4.12	R	
47	2.4944	0.4277	2.0667	7.80	R	
89	0.8676	0.1522	0.7154	2.70	R	

R Large residual
X Unusual X

الملحق رقم (٦)
نتائج التحليل الاحصائي للفرض الثالث

Regression Analysis: AEM versus ACCT COMP, SIZE, Acct-Comp*size, INST, Acct-Comp*INST

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	5	731.92	146.38	4.97	0.000
ACCT COMP	1	161.52	161.52	5.48	0.020
SIZE	1	101.67	101.67	3.45	0.065
Acct-Comp*size	1	152.17	152.17	5.16	0.024
INST	1	44.50	44.50	1.51	0.221
Acct-Comp*INST	1	299.52	299.52	10.16	0.002
Error	204	6011.07	29.47		
Total	209	6742.99			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
5.42826	10.85%	8.67%	7.19%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	-4.71	5.43	-0.87	0.386	
ACCT COMP	-1.153	0.493	-2.34	0.020	50.68
SIZE	0.497	0.267	1.86	0.065	1.08
Acct-Comp*size	0.0594	0.0262	2.27	0.024	77.50
INST	1.76	1.43	1.23	0.221	1.16
Acct-Comp*INST	1.588	0.498	-3.19	0.002	7.31

Regression Equation

$$\text{AEM} = -4.71 - 1.153 \text{ ACCT COMP} + 0.497 \text{ SIZE} + 0.0594 \text{ Acct-Comp*size} + 1.76 \text{ INST} + 1.588 \text{ Acct-Comp*INST}$$

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	AEM	Fit	Resid	Std Resid	
25	0.00	-3.30	3.30	0.74	X
26	0.00	3.89	-3.89	-0.85	X
27	0.00	-2.51	2.51	0.63	X
29	0.30	-1.17	1.47	0.29	X
32	0.04	-0.29	0.32	0.06	X
34	0.04	-3.76	3.80	0.84	X
35	0.14	0.21	-0.07	-0.06	X
36	0.04	-3.47	3.51	0.77	X
52	20.45	6.31	14.14	2.62	R
53	18.05	6.28	11.77	2.18	R
54	18.05	6.26	11.79	2.18	R
81	30.05	6.64	23.41	4.33	R
91	25.00	7.27	17.73	3.28	R
97	17.78	6.13	11.65	2.17	R

98	17.65	6.17	11.48	2.14	R
103	17.45	6.40	11.05	2.05	R
104	21.44	6.41	15.03	2.80	R
106	21.07	7.60	13.47	2.50	R
117	21.05	6.87	14.18	2.63	R
141	22.04	6.25	15.79	2.92	R
202	18.21	7.34	10.87	2.02	R
204	20.07	7.71	12.37	2.30	R
208	20.07	5.75	14.32	2.65	R

R Large residual
X Unusual X

الملحق رقم (٧)
نتائج التحليل الاحصائي للفرض الرابع

Regression Analysis: REM versus ACCT COMP, SIZE, Acct-Comp*size, INST, Acct-Comp*INST

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	5	90.790	18.1580	308.51	0.000
ACCT COMP	1	1.337	1.3374	22.72	0.000
SIZE	1	0.090	0.0897	1.52	0.218
Acct-Comp*size	1	0.003	0.0031	0.05	0.819
INST	1	0.096	0.0961	1.63	0.203
Acct-Comp*INST	1	0.771	0.7709	13.10	0.000
Error	204	12.007	0.0589		
Total	209	102.797			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.242605	88.32%	88.03%	36.22%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.483	0.243	1.99	0.048	
ACCT COMP	0.1049	0.0220	4.77	0.000	50.68
SIZE	-0.0148	0.0120	-1.23	0.218	1.08
Acct-Comp*size	-0.00027	0.00117	-0.23	0.819	77.50
INST	-0.0817	0.0639	-1.28	0.203	1.16
Acct-Comp*INST	-0.0806	0.0223	3.62	0.000	7.31

Regression Equation

$$\text{REM} = 0.483 + 0.1049 \text{ ACCT COMP} - 0.0148 \text{ SIZE} - 0.00027 \text{ Acct-Comp*size} - 0.0817 \text{ INST} - 0.0806 \text{ Acct-Comp*INST}$$

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	REM	Fit	Resid	Std Resid		
25	5.048	5.400	-0.352	-1.77		X
26	3.048	4.101	-1.053	-5.17	R	X
27	7.048	6.423	0.625	3.53	R	X
29	1.028	1.166	-0.138	-0.61		X
32	1.202	1.276	-0.074	-0.32		X
34	1.510	1.533	-0.024	-0.12		X
35	2.113	1.793	0.320	6.23	R	X
36	1.438	1.535	-0.097	-0.48		X
38	0.034	0.568	-0.534	-2.22	R	
44	0.848	0.344	0.504	2.09	R	
46	2.475	1.245	1.230	5.21	R	
47	2.494	0.437	2.057	8.60	R	
89	0.868	0.225	0.643	2.70	R	

R Large residual
X Unusual X

الملحق رقم (٨)
نتائج التحليل الإضافي

Regression Analysis: AEM versus ACCT COMP, SIZE, INST, ROA, LEV, OWN

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	6	587.91	97.98	3.23	0.005
ACCT COMP	1	224.79	224.79	7.41	0.007
SIZE	1	80.53	80.53	2.66	0.105
INST	1	36.25	36.25	1.20	0.275
ROA	1	10.79	10.79	0.36	0.551
LEV	1	10.08	10.08	0.33	0.565
OWN	1	142.71	142.71	4.71	0.031
Error	203	6155.08	30.32		
Total	209	6742.99			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
5.50641	8.72%	6.02%	3.13%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
------	------	---------	---------	---------	-----

Constant	-0.97	5.83	-0.17	0.868	
ACCT COMP	-0.1986	0.0729	-2.72	0.007	1.08
SIZE	0.457	0.281	1.63	0.105	1.15
INST	2.19	2.00	-1.09	0.275	2.20
ROA	2.42	4.05	0.60	0.551	1.14
LEV	-0.97	1.69	-0.58	0.565	1.27
OWN	-7.95	3.66	-2.17	0.031	2.11

Regression Equation

$$AEM = -0.97 - 0.1986 \text{ ACCT COMP} + 0.457 \text{ SIZE} + 2.19 \text{ INST} + 2.42 \text{ ROA} - 0.97 \text{ LEV} - 7.95 \text{ OWN}$$

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	AEM	Fit	Resid	Std Resid	
25	0.00	-3.23	3.23	0.71	X
26	0.00	-0.79	0.79	0.16	X
27	0.00	-4.58	4.58	1.13	X
40	0.19	1.55	-1.37	-0.26	X
41	0.92	1.66	-0.74	-0.14	X
42	3.19	1.57	1.62	0.31	X
52	20.45	7.55	12.90	2.36	R
56	4.51	3.41	1.10	0.24	X
81	30.05	6.26	23.79	4.34	R
91	25.00	7.42	17.59	3.23	R
97	17.78	5.27	12.51	2.30	R
98	17.65	5.40	12.25	2.25	R
104	21.44	6.42	15.02	2.76	R
106	21.07	6.51	14.56	2.66	R
117	21.05	7.63	13.43	2.47	R
141	22.04	6.28	15.76	2.89	R
204	20.07	8.07	12.00	2.21	R
208	20.07	6.75	13.32	2.44	R

R Large residual
X Unusual X

Regression Analysis: REM versus ACCT COMP, SIZE, INST, ROA, LEV, OWN

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	6	88.714	14.7857	213.13	0.000
ACCT COMP	1	82.663	82.6629	1191.55	0.000
SIZE	1	0.070	0.0700	1.01	0.316
INST	1	0.003	0.0026	0.04	0.848
ROA	1	0.311	0.3114	4.49	0.035
LEV	1	0.058	0.0582	0.84	0.361
OWN	1	0.001	0.0007	0.01	0.919
Error	203	14.083	0.0694		
Total	209	102.797			

Model Summary

S R-sq R-sq(adj) R-sq(pred)

0.263390 86.30% 85.90% 83.83%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.425	0.279	1.52	0.129	
ACCT COMP	0.12042	0.00349	34.52	0.000	1.08
SIZE	-0.0135	0.0134	-1.00	0.316	1.15
INST	-0.0184	0.0957	0.19	0.848	2.20
ROA	0.411	0.194	2.12	0.035	1.14
LEV	-0.0740	0.0808	-0.92	0.361	1.27
OWN	0.018	0.175	0.10	0.919	2.11

Regression Equation

$$REM = 0.425 + 0.12042 ACCT COMP - 0.0135 SIZE + 0.0184 INST + 0.411 ROA - 0.0740 LEV - 0.018 OWN$$

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	REM	Fit	Resid	Std Resid		
25	5.0479	5.4701	-0.4222	-1.94		X
26	3.0479	4.0946	-1.0467	-4.38	R	X
27	7.0479	6.5363	0.5115	2.63	R	X
35	2.1132	0.4736	1.6396	6.32	R	
40	0.1427	0.2527	-0.1100	-0.44		X
41	0.2141	0.3999	-0.1858	-0.75		X
42	0.0084	0.2131	-0.2047	-0.82		X
46	2.4747	1.5002	0.9745	3.81	R	
47	2.4944	0.5205	1.9739	7.65	R	
56	0.3607	-0.1913	0.5520	2.51	R	X
89	0.8676	0.1700	0.6977	2.71	R	

R Large residual
X Unusual X

الملحق رقم (٩)
نتائج تحليل الحساسية

Regression Analysis: S-Profit AEM versus S-Pofit Acct-Comp

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	131.5	131.45	3.71	0.057
S-Pofit Acct-Comp	1	131.5	131.45	3.71	0.057
Error	93	3291.5	35.39		
Total	94	3423.0			

Model Summary

S R-sq R-sq(adj) R-sq(pred)

5.94920 3.84% 2.81% 1.44%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	6.363	0.622	10.22	0.000	
S-Pofit Acct-Comp	-0.1510	0.0784	-1.93	0.057	1.00

Regression Equation

$$S\text{-Profit AEM} = 6.363 - 0.1510 S\text{-Pofit Acct-Comp}$$

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	S-Profit AEM	Fit	Resid	Std Resid	
14	0.00	-0.39	0.39	0.08	X
15	0.00	1.33	-1.33	-0.25	X
16	0.00	-1.73	1.73	0.40	X
24	20.45	6.36	14.09	2.38	R
31	30.05	6.36	23.69	4.00	R
39	25.00	6.36	18.64	3.15	R
49	21.44	6.36	15.08	2.55	R
56	21.05	6.36	14.69	2.48	R
64	22.04	6.36	15.68	2.65	R

R Large residual

X Unusual X

Regression Analysis: S-Profit REM versus S-Pofit Acct-Comp

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	76.645	76.6447	1877.40	0.000
S-Pofit Acct-Comp	1	76.645	76.6447	1877.40	0.000
Error	93	3.797	0.0408		
Total	94	80.441			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.202052	95.28%	95.23%	92.71%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.1145	0.0211	5.42	0.000	
S-Pofit Acct-Comp	0.11531	0.00266	43.33	0.000	1.00

Regression Equation

$$S\text{-Profit REM} = 0.1145 + 0.11531 S\text{-Pofit Acct-Comp}$$

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	S-Profitt REM	Fit	Resid	Std Resid		
14	5.0479	5.2689	-0.2210	-1.34		X
15	3.0479	3.9544	-0.9065	-4.97	R	X
16	7.0479	6.2933	0.7546	5.18	R	X
18	0.0337	0.4428	-0.4091	-2.04	R	
22	0.8476	0.2887	0.5589	2.78	R	
37	0.8676	0.1212	0.7464	3.71	R	

R Large residual
X Unusual X

Regression Analysis: S-Increase AEM versus S-Increase Acct-Comp

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	172.4	172.35	5.23	0.026
S-Increase Acct-Comp1	1	172.4	172.35	5.23	0.026
Error	64	2108.6	32.95		
Total	65	2281.0			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
5.73995	7.56%	6.11%	0.00%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	7.411	0.726	10.20	0.000	
S-Increase Acct-Comp	-0.2097	0.0917	-2.29	0.026	1.00

Regression Equation

$$S\text{-Increase AEM} = 7.411 - 0.2097 S\text{-Increase Acct-Comp}$$

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	S-Increase AEM	Fit	Resid	Std Resid		
5	0.00	0.43	-0.43	-0.09		X
6	0.00	-3.83	3.83	1.22		X
28	25.00	7.41	17.60	3.09	R	
46	22.04	7.41	14.63	2.57	R	
66	20.07	7.41	12.66	2.22	R	

R Large residual
X Unusual X

Regression Analysis: S-Increase REM versus S-Increase Acct-Comp

Analysis of Variance

Source	DF	Adj SS	Adj MS	F-Value	P-Value
Regression	1	55.488	55.4880	451.73	0.000
S-Increase Acct-Comp	1	55.488	55.4880	451.73	0.000
Error	64	7.861	0.1228		
Total	65	63.350			

Model Summary

S	R-sq	R-sq(adj)	R-sq(pred)
0.350479	87.59%	87.40%	81.71%

Coefficients

Term	Coef	SE Coef	T-Value	P-Value	VIF
Constant	0.1716	0.0443	3.87	0.000	
S-Increase Acct-Comp	0.11901	0.00560	21.25	0.000	1.00

Regression Equation

$$\text{S-Increase REM} = 0.1716 + 0.11901 \text{ S-Increase Acct-Comp}$$

Fits and Diagnostics for Unusual Observations

Obs	S-Increase REM	Fit	Resid	Std Resid		
5	3.048	4.135	-1.087	-3.62	R	X
6	7.048	6.549	0.499	2.60	R	X
13	2.494	0.452	2.042	5.87	R	

R Large residual

X Unusual X